

# فتح المتعال على القصيدة المسمّاة بلامية الأفعال تأليف حمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي

دراسة وتحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي  
( 1 )

المؤلف

اسمه ونسبه:

هو حمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي. هذا ما استطعت الوصول إليه في نسبه، إذ لم أجد من ترجم له وكل ما استطعت الوصول إليه حيال نسبه مأخوذ من النسخ التي اعتمدت عليها، وعبثاً حاولت التنقيب في بطون المراجع المختصة بعلم الرجال خلال الحقبة التي عاش فيها الرجل، ولكنني لم أجد ذكراً له، فأخذت أقدم في اسمه وأؤخر عسى أن أقف على ترجمة له من مثل أحمد بن محمد، ومحمد بن محمد، ومحمود بن محمد، والسعيدي مكان الصعيدي والصعدي نسبة لصعدة مدينة في اليمن، ولكن كان يردني أنه مالكي وأهل اليمن إما زيود وإما شافعية وليس فيهم مالكية، والمالكية في صعيد مصر كثر مما يقوي نسبه لصعيد مصر ويوهن نسبه لصعدة اليمن فقلت لعله أفاقي فيهم فعسى أن أظفر بشيء ولكن ذهب جهدي أدراج الرياح، وكلّمنا أعيان التنقيب أوقفت البحث ياساً من العثور على شيء، ثم إذا عاودني النشاط عدت للبحث من جديد وهكذا دواليك عامين كاملين. والصعيدي نسبة لصعيد مصر إقليم واسع جداً في جنوب القاهرة خرج منه طائفة كبيرة من العلماء الأفاضل في مختلف العلوم والفنون. والرائقي قبيلة في صعيد مصر لا تزال تحمل هذا المسمى حسب ما أخبرني به أحد الفضلاء من أبناء ذلك الإقليم. والذي يبدو لي - والله أعلم - أن صاحبنا عاش في الصعيد بعيداً عن مراكز الحضارة في مصر وهذا ما جعل المعنيين بالتراجم من أمثال الجبرتي في تاريخه، ومبارك في خططه، والشوكاني في البدر الطالع، والبيطار في حلية البشر، وابن زبارة في النور السافر وغيرهم يغفلون ذكره.

كما أنه لم يحظ بتلامذة نجباء يحملون علمه واسمه من بعده فيشتهر بهم؛ ولهذا عاش الرجل مجهولاً، وكم من عالم نحير خفي على العالمين بيده عن مراكز الحضارة.

مولده ووفاته:

بما أننا لم نقف على ترجمة للرجل فمن العيب الجزم بتاريخ قاطع لميلاده أو وفاته، وكل ما نستطيع القول به في هذا الشأن هو تقريبي فقط بناء على إشارات من كتابه مقربة للزمن لا جازمة به، فنقول: إن الرجل عاش ما بين العام 1170، و 1250 هـ تقريباً، لأنه نقل من الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد

السجاعي في موضعين[1] من كتابه فتح الجليل على شرح ابن عقيل، والسجاعي توفي عام 1197هـ، ونقل من محمد بن محمد الأمير الكبير[2] دون أن يذكر اسمه صراحة في موضع واحد، والأمير توفي عام 1233هـ، وإحدى النسختين اللتين عملت عليهما مؤرخة عام 1248هـ، وهي ليست نسخة المؤلف بل منقولة عنها؛ وبناءً على هذا نستنتج أن الرجل كان حياً خلال تلك الحقبة الزمنية، وأنه كان أصغر من السجاعي لأنه كان يصفه بالعلامة ولعل السجاعي من شيوخه، وأنه كان قريباً للأمير الكبير لأنه وصفه ببعض المحققين وقد يكون زميلاً له.

## دراسة الكتاب

عنوانه:

الكتاب عنوانه "فتح المتعال على القصيدة المسمّاة بلامية الأفعال" هذا هو المدوّن على النسختين، وكما صرّح به المؤلف: "وسمّيته بفتح المتعال على القصيدة المسمّاة بلامية الأفعال".

## نسبة الكتاب للمؤلف:

لا شك في نسبة الكتاب للمؤلف إذ صرح المؤلف باسمه في أول الكتاب فقال: "الحمد لله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وبعد فيقول أحوج العباد، وأخفض العبيد حمد بن محمد الصعيدي المالكي غفر الله له ولوالديه وإخوانه والمسلمين آمين هذا تعليق لطيف على منظومة الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك...". ومما يؤكد نسبة الكتاب للمؤلف ما ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي في النسخة العربية في حديثه عن لامية الأفعال وشروحها: 5/292 قال "شرح لحمد بن محمد السعيدي ميونخ 719" ولكنه جعله السعيدي بالسين بدل الصعيدي بالصاد.

## مصادر الكتاب:

اعتمد المؤلف كثيراً على الشرح الكبير لبحرق اليمني في شرحه لامية الأفعال، وهو قد صرّح بذلك فقال: "اقتطفته من ثمار شرح الإمام الفاضل بحرق اليمني وهو المراد بالشارح عند الإطلاق، وبعض كلمات من غيره". كما أنه اعتمد على ابن الناظم في شرحه اللامية، وعلى التسهيل وشرحه لابن مالك، وعلى الخلاصة للموازنة بين آراء ابن مالك من خلال كتبه المتنوعة ومن كتاب سيبويه، واعتمد كذلك على كتب المعاجم التي كثيراً ما كان يصرّح بها ومن أهمها الصحاح والقاموس إذ تجاوز النقل عنهما ثمانين موضعاً، ونقل من ابن سيده، وضياء الحلوم لابن نشوان الحميري مرّة واحدة، ومن كتب النحاة المعاصرين له كفتح الجليل للسجاعي، وحاشية الأمير على شذور الذهب مرة واحدة، ومن المستطرف مرة واحدة وحياة الحيوان الكبرى، وشرح الشاطبية للألفية والدر النضير في الصلاة على الحبيب البشير للتبكتي، ومن كتب الحديث وغيرها. ولكن جل مصادره منقولة بالواسطة عن بحرق اليمني. ولعل بعده عن أجواء القاهرة هو الذي جعله لا يستفيد من تاج العروس الذي كان في أمسّ الحاجة إليه لتفسير غوامض القاموس، والاستدراكات عليه، ولو اطلع عليه لغير رأيه في كثير مما اختاره من مثل قوله في مضارع نعي يعني بكسر عينه، والراجح فتحها كما هو عند الزبيدي في التاج.

## موقفه من ابن مالك:

لم يكن موقفه من ابن مالك موقف المسلم المستسلم بما قال بل كان يناقش ويرجح خلاف اختيار ابن مالك، إذا بدا له أن الصواب خلافه من مثل حديثه عن كسر عين مضارع **فَعَلَ** **يَفْعَلُ** إذا كان يأتي اللام من مثل أتى يأتي قال: "ولم يشد من هذا النوع إلا أبى الشيء ياباه إباءً بموحدة، ولم يستثنه الناظم".

ومن مثل حديثه عن المثال الواوي من **فَعَلَ** المفتوح العين قال 13/ب: "قال الشارح: صرح في التسهيل بأن سائر العرب غير بني عامر تلزم كسر مضارع هذا النوع، ولم يستثن منه شيء ولا شرط له شرطاً وهو مقتضى النظم، وذلك عجيب منه فإنه جاءت منه أفعال بالفتح، بل إننا نقول باشتراط كون لامه غير حرف حلق، فإنني تتبععت مواده فوجدت حلقي اللام منه مفتوحاً كوجا الأشيين يجا رصهما، ودعه يدعه تركه، ووزعه يزعه كفه ووضع يضعه" الخ.

وقال في مضارع **فَعَلَ** **يَفْعَلُ** مفتوح العين في الماضي مضمومها في المضارع قال 21/أ: "قال الشارح: شرط في التسهيل للزوم الضم فيما لامه واو أن لا يكون عينه حرف حلق، وهو مقتضى كلام الناظم فيما سيأتي في الحلقي، وكأنه لم يمعن النظر في ذلك".

وهكذا كان ديدنه، ولكن أغلب ما اعترض به على ابن مالك هو من كلام بحرق اليميني وللمصنف الاختيار، والاختيار دليل الموافقة، إذ قد اعترض على الشارح في إعرابه قول ابن مالك في اللامية:

عين المضارع من فعلت حيث خلا  
من جالب الفتح كالمبني من عتلا  
فاكسر أو اضمم إذ تعيين بعضهما  
لفقد شهرة أو داع قد اعتزلا

عين منصوب على التنازع فقال الصعيدي 24/ب: "عين المضارع مفعول به مقدّم لقوله اكسر، ولا يضّرّه وقوعه بعد الفاء؛ لأنها زائدة، ومفعول اضمم محذوف يدل عليه المذكور، وليس من باب التنازع خلافاً للشارح؛ لأن الناظم لا يراه في المتقدم".

وكذلك كان موقفه من ابن الناظم يخطئه أحياناً كما قال في شرح هذا البيت:

فَعَالَةٌ لَخِصَالٍ وَالْفَعَالَةُ دَع  
لِحَرْفَةٍ أَوْ وَلايَةٍ وَلا تَهْلَا

فقال: "قال بدر الدين رحمه الله تعالى: الخصال إنما تبنى من **فَعَلَ** المضموم نحو نظف نظافة قال وقد تقدّم أن مصدره يجيء على **فَعَالَةٍ** و**فَعُولَةٍ** كالشجاعة والسهولة فقوله هنا **فَعَالَةٌ** لخصال إعادة محضة قال الشارح: وعندي أنه ليس بإعادة محضة بل هو بيان أعم من الأول فإنه ذكر فيما مضى أن **فَعَلَ** بالضم يجيء مصدره المقيس على **فَعَالَةٍ** و**فَعُولَةٍ**، وأراد هنا أن يبين أن أفعال الخصال من أي فعل كان يقاس مصدره على **فَعَالَةٍ**".

## طريقته في الشرح:

يبدو أن الأسلوب الذي سلكه الشيخ خالد الأزهري في التصريح، والأشموني في منهج السالك من دمج المتون التي يشرحونها بكلامهم حتى يكونوا كلاماً واحداً يصعب التفريق بينهما قد راق لصاحبنا فسلكه؛ إذ نثر لامية الأفعال

في كلامه نثراً وخلطهما معاً فصارا شيئاً واحداً، ولم يصنع كما صنع من قبله من شراح المنظومات بإيراد بيت كامل ثم يعقبه الشرح، بل كان صاحبنا يجرئ البيت أجزاء، ويشرح كل جزء على حدة بحسب مراده تسبقه أحياناً عبارة "أشار له بقوله".

وهذا الأسلوب الذي سلكه جعله يلجأ إلى الفصل بين المتلازمين كالعاطف والمعطوف، والجار ومجروره، والمضاف والمضاف إليه من مثل شرحه لهذا البيت:

من أَفْعَلَ الأَمْرُ أَفْعِلْ واعزه لسوا

ه كالمضارع ذي الجزم الذي اختزلا

إذ جرّاه ستة أجزاء فقال "من أَفْعَلَ الأَمْرُ أَفْعِلْ" الأمر مبتدأ وأفعل بقطع الهمزة المفتوحة وكسر العين خبره، ومن أفعل متعلق بمحذوف صفة الأمر... ثم قال "واعزه" أي الأمر "لسواه" أي لسوى أفعل "ك" صيغة "المضارع ذي" أي صاحب "الجزم الذي اختزلا". كما ترى قد فصل بين الجار والمجرور في "كالمضارع"، والمضاف والمضاف إليه في "ذي الجزم" ولو شاء امرؤ أن يستلّ لامية الأفعال من هذا الكتاب لكان بمقدوره ذلك دون أن يفقد منها شيء ولكن بعد عناء وجهد جهيد.

وهذا الأسلوب الذي سلكه المصنف جعلني أورد في الحاشية أبيات اللامية عند ذكر المؤلف أول كلمة من البيت المراد شرحه ليكون القارئ على بصيرة مما يراد شرحه له، وإذا كانت الفكرة التي يراد شرحها تتكون من أبيات متعددة فإنني أوردتها مجتمعة.

كما أنني جعلت اللامية في المتن بين قوسين كبيرين وبخط مختلف بحسب تجزئة المؤلف لها؛ لكي يفرق القارئ بين المتن والشرح هكذا (وانقل لفاء الثلاثي) (شكل عين إذا) (اعتلت) (وكان) (بتا الإضمار) (متصلاً) ولو شئنا جمع شتات هذا البيت لكان بهذه الصورة:

وانقل لفاء الثلاثي شكل عين إذا اع

تلت وكان بتا الإضمار متصلاً

فما وضع بين دينك القوسين وكتب بذلك الخط فهو من اللامية.

شرحه الغريب:

تمتلى المصنفات الصرفية بالغريب والحوشي من الكلام، والأوزان المهجورة الآن من مثل: إِفْعَيْلَ كَاهْبِيحَّ، إِفْعَيْلًا كَاخْبِنُطًا، ومن مثل قَهَعَلَّ كُ "رَهْمَسَ" وَهَفْعَلَّ كُ "هَلَقَمَ" وَهَلَمَّ جَرًّا من هذه الأوزان التي لا يعرف المتخصصون في اللغة العربية معناها ولا يضبطون مبناها إلا بالرجوع للمعاجم، وكان صاحبنا قد أحسَّ بهذا؛ فتولى شرح الغريب، وضبط البناء كقوله "ومنها إِفْعَيْلَلَّ كَاخْرَنْجَمَ بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الأولى، وهو لمطاوعة فَعَلَلَّ كَخَرَجَمْتُ الإِبِلَ فَتَخَرَّجَمْتُ: أي جمعتها فاجتمعت" وقال في الأفعال الثلاثية مكسورة العين في الماضي وفي مضارعها الفتح والكسر معاً قال "الثاني وَعَرَّ بغيرين معجمة يقال وَعَرَّ صَدْرُهُ يَغِرُّ وَيُوعَرُّ إذا تَوَقَّدَ غَيْظًا" وقال في الأفعال الثلاثية المضغفة اللازمة التي سمع في مضارعها الكسر قياساً والضم شذوذاً "السابع عشر: نَسَّ الشْيءُ بالنون والسين المهملة يقال نَسَّ اللحمُ يَنْسُ وَيُنْسُ أي جفَّ وذهبت رطوبته".

شواهد:

شواهد الصرف في الجملة قليلة لا ترقى إلى مستوى شواهد النحو؛ ولهذا نجد أغلب كتب التصريف شحيحة في شواهدها، وصاحبنا تنوعت شواهدة إذ استشهد بالقرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وأشعار العرب، وأمثالهم، ولكنها كما قلت قليلة يأتي في صدارتها شواهدة من القرآن التي ناهزت ثمانين شاهداً، وكان المؤلف يورد في بعض الأحيان الشاهد من القرآن دون إشعار بأنه آية، بل كان يجتزئ من الآية بموطن الشاهد كاستشهاده على مجيء فعل الأمر من أفعل على أفعل قال: "فَعَلُ الأَمْرِ الكائِن من أَفَعَلَ كَأَكْرَمَ بَزَنَةِ أَفَعَلَ كَأَكْرَمَ زَيْدًا و{أَرْسِلْهُ مَعَنَا} و{وَأَدْخِلْ يَدَكَ} و{أَلْقِ عَصَاكَ} وقال في معنى فَعَلَ المَضْعَف العَيْن "ويكون أيضاً لإفادة معنى التكرير نحو {وَمَرَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ} {وَقَطَعْنَا لَهُمُ} {وَعَلَقَتِ الأبْوَابُ} وهكذا يورد الآيات دون إشعار بأنها آية، بل ربما اجتزأ بكلمة واحدة منها من مثل استشهاده على وجوب كسر همزة الوصل وعدم الاعتداد بالحركة العارضة في عين أمر الثلاثي إذا كانت مكسورة في الأصل وطرأ عليها الضم فقال "واحترز بقوله لزوم الضم مما لم يكن الضم فيه لازماً نحو {امشوا} فاجتزأ بهذه الكلمة من الآية السادسة من سورة ص. وكان يستشهد بالقراءات الشاذة ولكنه كان ينبه على ذلك بقوله وقرئ شذوذاً.

أما عليه شواهدة من حديث رسول الله صلى الله وسلم فكانت في المرتبة الثانية، ولكنها لا تبلغ في الكثرة شواهدة من القرآن كاستشهاده بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا خلافة" و "الولد مبخلة مجبنة" و "السواك مطهرة للفم مرضاة للرب".

أما شواهدة من أشعار العرب فهي تعدّ على أصابع اليد الواحدة، ومع قلتها فلم يعلق عليها، وعزا واحداً منها فقط مع أنه محل نزاع. واستشهد بمثل واحد من أمثال العرب وهو قولهم "برق خلّب" وفي الجملة شواهد الصرف قليلة في هذا الكتاب وغيره.

### لامية الأفعال

لامية الأفعال لابن مالك منظومة صرفية من البحر البسيط بلغ عدد أبياتها مائة وأربعة عشر بيتاً، وسمّيت بهذا الاسم؛ لأنها بنيت على رويّ اللام، وأضيفت إلى الأفعال تليها لها لا اختصاصاً بها.

### مباحثها:

اشتملت اللامية على بعض من تصريف الأفعال، واشتملت على ما كان الحدث بعضاً من دلالة في تصريف الأسماء، وأخلت ببعض، فقد بدأها الناظم بالحديث عن تصريف الفعل المجرد رباعياً كان أو ثلاثياً، مع بيان مضارعه، وحركة عين المضارع من الثلاثي، والمواطن التي ينقاس فيهما ضمّ عين المضارع، وكسرها وفتحها، ثم تحدث عن اتصال ضمائر الرفع المتحركة بالأفعال الجوفاء، وما يطرأ على فاء الفعل بسبب هذا الاتصال، ثم ذكر أبنية المزيد فيه سواء كانت الزيادة للمعنى أم للمبنى، وذكر في هذا أبنية نادرة جداً من كل رهمس وهلقم وترمس وجلمط واعثوج واعلنكس واجفاط وترهشف وزهزق، ثم تحدث عن بناء الفعل المضارع فذكر فيه حروف المضارعة "أنيت" وحركة حرف المضارعة فتحها وضمها وكسرها، وحركة ما قبل آخره، ثم عرّج على الفعل المبني للمفعول وأوضح كيفية

بنائه وما يطرأ عليه من تغيير ثم أنهى المطاف في تصريف الأفعال بالحديث عن فعل الأمر.

وفي تصريف الأسماء تحدث عن أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، ثم ذكر أبنية المصادر من الثلاثي وغيره قياسية كانت أم سماعية، وتحدث عن ما صيغ منها للدلالة على المرّة والهيئة، وعقد باباً للحديث عن ما صيغ على وزن مفعَلٍ أو مفعِلٍ سواء أريد به المصدر أم الظرف، وأشار قبل نهاية المنظومة إلى ما صاغته العرب على وزن مَفْعَلَةٍ للدلالة على كثرة الشيء في المكان، واختتم منظومته بالحديث عن اسم الآلة.

من خلال هذا العرض السريع لما حوته لامية الأفعال يتبيّن لنا أنها قد أخذت ببعض مباحث عامة كالميزان الصرفي، والإلحاق، والاشتقاق.

ومباحث تخصُّ تصريف الأفعال من مثل أحكام توكيد الفعل، ومعاني صيغ الزيادة وهو مبحث مهمٌّ جداً، والتعدي واللزوم وعلاماتها، والفعل اللفيف وأحكامه، والجامد والمشتق.

ومباحث تخصُّ تصريف الأسماء وهي كثيرة جداً مثل أبنية الأسماء المجرّدة الثلاثية والرباعية والخماسية، والتذكير والتأنيث، وجمع التذكير، والمقصود والمنقوص والممدود، والتصغير، ولعل ابن مالك لا حظ أن الحدث ليس من دلالة هذه الأبواب فأعرض عنها.

### شرح اللامية:

تصدّى للامية الأفعال علماء كثيرون شرحوها أعرف من شروحها:

- 1- شرح: ابن الناظم وسأتحدث عن شرحه في الفصل الذي بعد هذا.
- 2- شرح: محمد بن دهقان النسفي المتوفى عام 818هـ، ويسمّى شرحه "شرح تصريف المفتاح" ويوجد منه نسخة في الأصفية برقم 2/892/8 [3].
- 3 - شرح: محمد بن عبد الدائم البرماوي المتوفى سنة 831 هـ، وتوجد نسخة من شرحه في المكتبة الأزهرية برقم 203، وأخرى في ليدن برقم 197، وثالثة في الأسكوريال برقم 144 /2 [4].
- 4 - شرح: محمد بن عباس التلمساني، وسمّى شرحه تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال، انتهى منه عام 751هـ، ويوجد من شرحه نسخة في الأسكوريال ثاني 16 برقم 3 /79، 270 [5].
- 5 - شرح: بحرق اليميني وله عليها شرحان. كبير وصغير وسأتحدث عنهما فيما بعد.
- 6 - شرح: عبد الكريم بن محمد الفكوت القسطيني وشرحه هذا مطوّل ومنه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس ذكرها محقق شرح ابن الناظم دون أن يحدد رقمها [6].
- 7 - شرح يعقوب بن سعيد المكلاطي، ومنه نسخة في تونس في القرويين برقم 42/أ.ب.هـ، ونسخة في الأسكوريال ثان 16/رقم 4، وثالثة في المتحف البريطاني برقم 548/2 [7].
- 8 - شرح: محمد بن محمد بن سعيد الطنجي ومنها نسخة في الجزائر أشار لها بروكلمان [8].
- 9 - شرح: أبي العباس أمد بن محمد الدلاني المغربي المتوفى سنة 1128هـ أشار إليه بروكلمان

- 10 - شرح: أبي العباس الوهراني ومنها نسخة في الأسكوريال أشار إليها بروكلمان[9].
- 11 - شرح: بدر الدين الحسنى المتوفى عام 1354هـ.
- 12 - شرح: ابن يحيى هكذا ومن شرحه نسخة في المكتبة الأزهرية برقم 996 أشار إليها محقق التسهيل[10].
- 13 - شرح: لمجهول ومن هذا الشرح عدة نسخ في الأسكوريال ثان 16/6، 1، 143، وأخرى في الأمبروزيانا أشار إليها بروكلمان[11]، وثالثة في المكتبة الأزهرية صرف برقم 997 [12].
- 14 - شرح: حمد بن محمد الصعيدي المالكي وهو كتابنا هذا.

### موازنة بين هذا الكتاب وشرح ابن الناظم وفتح الأفعال

الموازنة بين كتابين تقتضي من الموازن أن يقابل بين الدقائق التي يوازن بينها، ويتتبع المسائل مسألة مسألة، وكيف عالج المؤلفه نصوصه واستشهاده على مسائله، وغزارة مادته العلمية، وتوثيقه للمسائل، وينظر فيمن أجاد في هذه وأخلّ بتلك وهذا العمل يتطلب بحثاً طويلاً يخرج بنا عن المسار المرسوم لنا لو سلكناه، ولكننا هنا نحاول أن نوازن موازنة عامة تضى لنا الدرب لنعلم من خلالها كيف أفاد المتأخر من المتقدم في إحسانه، وكيف عالج ما وقع فيه من قبله من مزالِق.

أولاً: التعريف بالكتب:

أ - شرح ابن الناظم

على الرغم من صغر حجم شرح ابن الناظم فإنه يعدّ أصلاً مهماً في شروح اللامية؛ لأنه أولها ظهوراً، والشارح ابنٌ للناظم أدرى للناس بمراد أبيه، ومن تصدّى لشرح اللامية فلا بدّ أن يكون هذا الشرح بين يديه.

### طبقات الكتاب:

طبع الكتاب أكثر من مرة أذكر منها:

- 1- طبع الكتاب دونما تحقيق في مطابع مصطفى البابي الحلبي عام 1367هـ، وهو يقع في ستين صحيفة من القطع الصغير، وعندي منه نسخة أحضرتها من السنغال.
  - 2- طبع الكتاب عام 141 1هـ في دار قتيبة ببيروت بتحقيق محمد أديب عبد الواحد جمران وعنوانه: شرح لامية الأفعال، وهو يقع في مائتين وثمان وخمسين صحيفة من القطع الصغير، والكتاب مضبوط بالشكل، وتحقيقه لا بأس به، وعندي منه نسخة.
  - 3- طبع الكتاب عام 1412هـ في المطبعة التعاونية بدمشق بتحقيق الدكتور ناصر حسين علي وعنوانه: زبدة الأقوال في شرح لامية الأفعال، وهو يقع في مائة واثنين وعشرين صحيفة من القطع المتوسط، وقد ضبط المحقق الكتاب ضبطاً يشكر عليه، ويسبق أبيات اللامية حرف (ص)، كما يسبق الشرح حرف (ش) إشارة أصل وشرح، وأسرف المحقق بوضع عنوانات فرعية؛ إذ كان يجزئ الفكرة الواحدة أجزاء بهذه العنوانات وخدمته للكتاب أجود من خدمة صاحبه. إلا في الفهارس فإن محمد أديب أفضل من ناصر حسين، وعندي منه نسخة.
- ب- فتح الأفعال:

فتح الأفعال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير لجمال الدين محمد بن عمر الحمير الحضرمي المعروف بحرق هذا هو عنوان الكتاب الذي نحن بصدد الموازنة بينه وبين شرح ابن الناظم وشرح الصعيدي. وهو أحد شرحين لبحرق على لامية الأفعال، والآخر يسمى الشرح الصغير، وهو مختصر من الشرح الكبير جرده من كثير من الأمثلة المبسوطة في الشرح الكبير. ومما لا شك فيه أن بحرق قد اطلع على أكثر من شرح للامية منها شرح ابن الناظم، وأفاد من تلك الشروح.

### طبقات الكتاب:

طبع فتح الأفعال ثلاث مرّات:  
الأولى: عام 1950م، في القاهرة، وهي طبعة مصححة بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة الشيخ أحمد أسعد علي، ولم أقف عليها.  
الثانية: عام 1954م بمطبعة مصطفى البابي الحلبي، وهي تقع في ثلاث وسبعين صحيفة من القطع المتوسط، وأسطرها مضغوطة في صفحاتها، وهي خالية من التحقيق العلمي، وقد حاول صاحب المطبعة إخراجها بمخرج مقبول فأوكل تصحيحها إلى سيّد أحمد شيخ موسى الصومالي فاجتهد ولم يحالفه التوفيق في كثير من المواضع.  
الثالثة: عام 1414هـ طبعتها كلية الآداب بجامعة الكويت، وحققها الدكتور: مصطفى النحاي، وهي تقع في مائتين وخمس وخمسين صحيفة من القطع المتوسط، وجلّ عمل المحقق مقارنة النسخ، وضبط الكتاب بالشكل.  
ج- فتح المتعال:

هذا هو عنوان كتابنا المحقق وقد سبقت دراسته والتعريف به. ثانياً: عرض المسائل عندهم:

عندما يريد ابن الناظم أن يشرح فكرة فإنه يصدّرها ببيت من اللامية ثم يتولى شرح ذلك البيت شرحاً موجزاً مفسّراً بالأمثلة دون إسهاب فيها بل يجتزئ بالمثال الواحد الدال على القاعدة، وإن كان الأمر يلزم الحصر فإنه يحصر كأن يقول: ولم يرد منه سوى تسعة أفعال هي.. ثم يوردها، ويذكر اختلاف اللغات إذا كان ينبنى عليها حكم صرفي كقوله في مضارع ورع يرع "وحكى سيبويه يورع".

أما بحرق فإنه يذكر أبيات اللامية ولكنه جعل كتابه معجماً للأمثلة؛ إذ يسوق على القاعدة الواحدة الكثير من الأمثلة، وقد بلغ بعضها ثلاثمائة وسبعين مثلاً على قاعدة واحدة وهو قد صرّح بذلك في مقدمة شرحه فقال: "فهذا شرحت أنا هذه المنظومة شرحاً مطابقاً لغرض الناظم رحمه الله فبسطت القول في الباب الأول بكثرة الأمثلة التي يُحتاج إليها فذكرت للفعل الرباعي نحو مائة مثال، ولفعل المضموم مائة أيضاً، ولفعل المكسور ثلاثمائة وسبعين منها أربعين لوناً" وكان يرتب أمثله حسب ترتيب القاموس فيبدأ بما آخره همزة، ثم ما آخره باء، وهكذا مع مراعاة الترتيب الداخلي حتى يصل إلى آخر الأمثلة.

وتوسط الصعيدي بينهما في هذا المضمار فلم يسرف إسراف بحرق ولم يوجز إيجاز ابن الناظم، بل كان يمثل لقواعده بأمثلة يضمن معها إيضاح القاعدة للقارئ.  
ثالثاً: شواهدهم:

استشهد ابن الناظم بإحدى عشرة آية فقط، ولم يستشهد بالأحاديث، ويقول واحد لعمر رضي الله تعالى عنه، وبأربعة عشر بيتاً من الشعر منها ثمانية من الرجز والباقي من القصيد.

أما بحرق فقد فاقت شواهده من القرآن مائتين وثلاثين شاهداً، واستشهد من الحديث بأربعة عشر حديثاً، وثلاثة أقوال للعرب، وثلاثة عشر بيتاً من الشعر منها تسعة من الرجز والباقي من القصيد.

أما الصعدي فكان أيضاً وسطاً إذ استشهد بما يقارب الثمانين آية وعشرة أحاديث، أما الشواهد الشعرية فإنه أقل القوم إذ لم تبلغ شواهده خمسة أبيات.

وكلهم كان يعلق على الشاهد بما يضمن معه فهم وجه الاستشهاد به.

رابعاً: موقفهم من الناظم:

في هذا الجانب تطغى كفة بحرق إذ كان يكثر من التنبهات التي يستدرِك فيها على الناظم، أو يردُّ عليه أو يقيد ما أطلقه.

أما ابن الناظم فليس عنده من هذا شيء يذكر.

وأما الصعدي فهو موافق لبحرق في هذا الجانب إذ جُلَّ تنبيهاته مستلة من بحرق، وكان أميناً في نقله فهو يصدرُّ كل تنبيه بقوله قال الشارح والمراد به بحرق كما صرَّح به في مقدمة كتابه.

خامساً: التعرض للمسائل الخلافية:

المسائل الخلافية في الصرف قليلة لا تصل حدَّ الخلاف في النحو، ومع ذلك نجد خلافاً بين الصرفيين في بعض المسائل كالرباعي المضعف مثل وسوس أهو على وزن فَعْلَلَّ أم فَعْقَع، ووزن فُعْلَلَّ كَجُوْدَرٍ أهو بناء أصلي أم هو متفرع عن فُعْلَلَّ كَبُرْتُنِي، وهل المحذوف من اسم مفعول الثلاثي الأجوف العين أم واو مفعول.

مثل هذه المسائل ابن الناظم لم يقف عندها ولم يذكرها، أما بحرق فإنه يذكر مثل هذه الخلافات ويختار ما يراه راجحاً قال متحدثاً عن وزن طَقُّطَق: "هذه الأمثلة رباعية أصلية عند البصريين؛ لأن وزنها فَعْلَلَّ لا فَعْقَع، وعند الكوفيين أن نحو كَيْكَيْه مما يصح المعنى بإسقاط ثلثه من مزيد الثلاثي" [13] وقال في باب الأمر: "الأمر بالصيغة مبني على الراجح، وهو مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه معرب بالجزم" [14].

والصعدي قد نقل هذه الخلافات من بحرق وسكت عن التعليق عليها مما يدل على الموافقة.

#### وصف النسخ الخطية

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختين خطيتين:  
الأولى: في مكتبة الحرم النبوي الشريف برقم 35/415، ورمزت لها بالرمز (ح) أول كلمة حرم، وقد جعلتها أصلاً.

وهي تقع في سبعين لوحة، في كل لوحة صحيفتان، رمزت لليسرى منهما وهي التي فيها الترقيم الأصلي للمخطوطة بالرموز (أ)، ورمزت للتي في ظهرها بالرمز (ب).

وكل صحيفة منها تضم واحداً وعشرين سطراً، في كل سطر إحدى عشرة كلمة تقريباً.

وهذه النسخة قد قوبلت على نسخة المؤلف، ويشيع في صفحاتها عبارة:  
بلغ مقابلة على نسخة المؤلف.  
وكتبت بخط النسخ الجميل، ونص اللامية فيها بالمداد الأحمر مما جعلها تبدو  
في التصوير باهتة.  
ويظهر أنه قد سقط منها ورقة العنوان فألحق بها بخط مختلف عن خط  
الأم، ولم يسقط منها شيء ما عداها.  
وتاريخ نسخها دُونَ باليوم والشهر، وتركت السنة، وناسخها عبد القادر  
المازني الجوهري في سابع يوم خلا من رجب الفرد على التمام والكمال،  
ويبدو أن الناسخ ليس من طلبة العلم إذ فاته شيء كثير من الأخطاء  
الإملائية والنحوية.  
أما النسخة الثانية:  
فهي نسخة خطية توجد في مركز الملك فيصل، وهي فيه برقم 1559،  
ورمزت لها بالرمز (ف).  
وتقع في 82 لوحة في كل لوحة صحيفتان، وفي كل صحيفة تسعة عشر  
سطراً، وفي كل سطر ثماني كلمات تقريباً، وخطها مشرقى غير جيد، وهي  
كاملة سالمة من الخروم والنقص والرطوبة وغيرها من آفات المخطوطات،  
وقد كتبت عام 1248هـ، ولم تسلم كسابقتها من الأخطاء الإملائية والنحوية.

عملي في التحقيق:

- 1 - قارنتُ بين النسخ وأثبتُ الخلاف في الهامش.
- 2 - ضبطتُ النص بالشكل.
- 3 - خرجتُ الشواهد، وضبطتها بالشكل.
- 4 - ميزتُ بين اللامية والشرح بجعل اللامية بين قوسين كبيرين وبخط  
مختلف كما سبقت الإشارة له في دراسة الكتاب.
- 5 - ذكرتُ في الهامش أبيات اللامية كاملة عند أول ذكر لها.
- 6 - وثقتُ إحالات المصنف ونقوله من المتقدمين من كتبهم، وكان كثيراً ما  
يعول على كتب ابن مالك وشرح ابن الناظم وشرح بحرق وسيبويه والصاح  
والقاموس، وبعض الحواشي المتأخرة.
- 7 - أشرتُ في الهامش إلى الخلافات والآراء المتعلقة بالمسائل إثراء  
للنص.
- 8 - راعيتُ في كتابة المخطوطة قواعد الإملاء الحديثة، مع الاعتناء بعلامات  
الترقيم.
- 9 - ترجمتُ للأعلام الذين ورد لهم ذكر في المتن، وأعرضت عن المشهور  
منهم جداً.
- 10- وضعتُ بين معقوفين عناوين لبعض المسائل المحتاجة لذلك.
- 11- فسرتُ ما أغفل المصنف تفسيره من الكلمات الغريبة، أما ما فسره  
المصنف فإنني أعرضتُ عن تفسيره حتى وإن كان تفسيره مختصراً لئلا  
يكون عملي تفسير التفسير.
- 12 - ذكرتُ في الهامش أهم المراجع للقضايا الصرفية عند أول ورود لها  
لراغبي المزيد.
- 13- ألحقتُ بالكتاب مجموعة من الفهارس الفنية.  
صورة الغلاف من نسخة ح

الصحيفة الأولى من نسخة ح  
صورة من نسخة ح يظهر عليها عبارة: بلغ مقابلة على نسخة المؤلف رحمه  
الله  
اللوحه الأخيرة من نسخة ف

الكتاب المحقق  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله علي إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله.  
وبعد: فيقول أحوج العباد، وأخفض العبيد: حمد بن محمد الصعيدي المالكي  
غفر الله له ولوالديه: هذا تعليق لطيف على منظومة الإمام أبي عبد الله  
جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي الجياني النحوي اللغوي  
الصرفي اقتضرت فيه على حلّ الفاظها، وبيان مرادها، والتنبيه على بعض  
ما فاتها، اقتطفته من ثمار شرح الإمام الفاضل بحرق اليميني [15]- وهو  
المراد بالشارح عند الإطلاق- وبعض كلمات من غيره.  
وسميته بـ (فتح المتعال على القصيدة المسمّاة بلامية الأفعال).  
وبالله أعتصم وأسأله العصمة [1/2//] مما يصم، لا رب سواه، ولا مأمول إلا  
خير، وهو حسبي ونعم الوكيل.

قال الناظم: بسم الله الرحمن الرحيم:  
ابتدأ المصنف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز، وعملا بقوله صلى الله  
عليه وسلم "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو  
أقطع" [16]، وفي رواية فهو "أبتر" [17]، وفي رواية فهو "أجذم" [18] [19]  
رواه أبو داود وغيره [20]، وحسنه ابن الصلاح [21] وغيره [22]، أي نقل ابن  
الصلاح تحسينه عن غيره من المتقدمين؛ لأن ابن الصلاح يقول: "لا يمكن  
التحسين والتصحيح في زماننا" قال العراقي [23] في التذكرة [24]:  
"وعنده التصحيح ليس يمكن في عصرنا [25]، وقال يحيى يمكن [26]"  
والضمير عنده لابن الصلاح، والمراد بـ (يحيى) الإمام النووي [27] رحمه الله.  
والمعنى ناقص وقليل البركة فهو وإن تم حسناً لا يتم معنى.  
ثم إنه ينبغي لكل شارح في فنّ أن يتكلم على البسملة بما يناسبها من الفن  
المشروع فيه، ثم إن محلّ التكلم عليها إذا كانت من موضوعه، فإن لم تكن  
منه فلا ينبغي أن يتكلم عليها، وحينئذٍ فلا بدّ من تقديم مقدّمة مشتملة على  
المبادئ التي من جملتها الموضوع ليُعلم هل البسملة منه فيُتكلم عليها أولاً،  
ومبادئ كل فنّ عشرة جمعها بعضهم بقوله [2// ب]:

إنّ مبادي كل فنّ عشرة  
الحدّ والموضوع ثم الثمرة  
وفضله ونسبة والواضع  
والاسم الاستمداد حكم الشارع  
مسائل والبعض بالبعض اكتفى  
ومن درى الجميع حاز الشرفا  
فالتصريف لغة: مطلق التغيير [28]، ومنه تصريف الرياح، أي تغييرها،  
وتقلبها.  
وإصطلاحاً: علم بأصول يبحث فيه عن أحوال أبنية الكلمة صحة واعتلالا،  
وزيادة ونقصاناً [29].

وموضوعه: الكلمات العربية من حيث البحث عن صحتها واعتلالها. وواضعه معاذ بن مسلم الهراء [30]، بفتح الهاء وتشديد الراء، نسبة إلى بيع الثياب الهروية، قاله في التصريح [31]، وحكى الاتفاق عليه. وثمرته: تأديته إلى فهم اللغة الموصلة إلى فهم كتاب الله تعالى. وفضله: شرفه من هذه الحثية.

ونسبته لبقية العلوم: التباين. واسمه: الصرف والتصريف [32]. واستمداده: من الكتاب، والسنة، وكلام العرب. وحكمه: الوجوب الكفائي.

ومسائله: قضاياها التي يطلب فيها نسبة محمولاتها [33] إلى موضوعاتها [34]، كقولنا: صَرَبَ فِعْلٌ مَجْرَدٌ، وَأَكْرَمَ فِعْلٌ مَزِيدٌ، وَقَعْلٌ مضموم العين مضارعه بالضم، إلى غير ذلك.

وإذا علمت أنّ البسمة من الموضوع فنقول: الاسم مشتق من السمة عند الكوفيين [35] فأصله (وسم) واوي الفاء حذفت فأوّه [//1/3//] وعوّض عنها همزة الوصل، وعند البصريين من السموّ، فأصله (سمو) واوي اللام حذفت، وعوّض عنها همزة الوصل بعد تسكين فائه، واستدلوا على ذلك بجمعه على أسماء، وتصغيره على سميّ، وأصله: (سَمِيؤُ) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء؛ إذ لو كان أصله (وسم) كما يقول الكوفيون لم يجمع على أسماء؛ لأنّ فعلاً صحيح العين لا يجمع على أفعال كما يعلم من الخلاصة [36]، ولم يصغر على سميّ بل على وسيم قال في الكافية [37]:

واشتق الاسم من سم البصريّ  
واشتقه من وسم الكوفيّ  
والأول المقدم الجلي  
دليله الأسماء والسميّ

والله: علم على الذات الأقدس، وأصله (إله) [38] ثم دخل حرف التعريف فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفت، وقيل حذفت متحركة فصار "الله" أدغمت اللام في اللام وفخّم للتعظيم، فعلى الأوّل يكون الحذف قياساً؛ لأنّ المحذوف ساكن، والإدغام غير قياسيّ، لوجود الفاصل بين اللامين تقديراً؛ لأنّ المحذوف قياسياً كالثابت، وعلى الثاني يكون الحذف غير قياسيّ؛ لأنّ المتحرك متعاصٍ بالحركة، والإدغام قياسياً؛ لعدم وجود الفاصل تقديراً.

والرحمن: المنعم بجلائل النعم.  
والرحيم: المنعم بدقائقها.  
(الحمد لله) [39]

وابتداء [//3// ب] ثانياً بالحمد لما مرّ من الاقتداء بالكتاب العزيز، والعمل بالأحاديث الواردة في طلب الابتداء بالحمد، وللإشارة إلى أنه لا تعارض بين الروايتين [40]؛ لأنّ الابتداء قسمان: حقيقي وهو ما تقدّم أمام المقصود، ولم يسبقه شيء.

وإضافيّ: وهو ما تقدّم أمام المقصود مطلقاً.  
والحمد لغة: الثناء باللسان على المحمود بجميل صفاته، سواء كان في مقابلة نعمة أم لا.

واصطلاحاً فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد أو غيره.

والشكر لغة: هو الحمد عرفاً بإبدال الحامد بالشاكر. واصطلاحاً: صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خلق لأجله، فبين الحمدين العموم والخصوص الوجهي، يجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة نعمة، وينفرد اللغوي في ثناء به لا في مقابلة نعمة، والاصطلاح في ثناء بغيره في مقابلة نعمة، وكذا بين الحمد والشكر اللغوي فيقال ما تقدّم، وبين الشكر اللغوي والحمد عرفاً الترادف، وبين الشكر الاصطلاح في كل من الثلاثة العموم والخصوص المطلق فهو أخصها فهذه ست نسب

قال سيدي عليّ الأجهوري [41]:

إِذَا نَسَبًا لِلْحَمْدِ وَالشُّكْرِ دُمَّتْهَا  
يُوجِبُ لَهُ عَقْلُ اللَّيْبِ يُوَالِفُ  
فَشُكْرٌ لِذِي عُرْفٍ أَحْصَ جَمِيعُهَا  
وَفِي لُغَةٍ لِلْحَمْدِ عُرْفًا يُرَادُ  
عُمُومٌ لِيُوجِبُ فِي سِوَاهُنَّ نِسْبَةً  
فَذِي نِسْبٍ سِوَى لِمَنْ هُوَ عَارِفٌ  
(لا أبغي به بدلاً)

أي [4//] لا أطلب به عوضاً بل لما تستحقه ذاته تعالى يقال بغيت الشيء أبغيه بُغْيَةً بالضم وبُغْيَةً بالكسر وَبُغْيَةً وَبُغْيَةً بالمد مع الضم فيهما أي: طلبته ومنه {أَفَعَبَرِ دِينَ اللَّهِ يَبْعُونَ} [42] وقد يقال بغيته الشيء أي: طلبته له ومنه {يَبْعُونَكُمُ الْفِتْنَةَ} [43].

وبدل الشيء عوضه.

وجملة قوله (لا أبغي به بدلاً) في موضع نصب إما على أنه وصف لمصدر محذوف أي حمداً لا أبغي به بدلاً، والضمير للحمد، وإما على الحال من فاعل الحمد إذ هو في معنى أحمد أي أحمد الله حالة كوني لا أبغي به بدلاً، والضمير على هذا إما للحمد، وإما لله سبحانه وتعالى أي لا أطلب بالله إلهاً آخر.  
(حمداً)

منصوب بفعل مقدّر أي أحمده حمداً، لا بالحمد المذكور لفصله عنه بالخبر وهو أجنبي من الحمد أي غير معمول له كذا قيل، والمراد أنه أجنبي من جهة المصدرية لا من جهة كونه مبتدأ يعني أنّ عمل الحمد في حمداً من جهة أنه مصدر بحسب الأصل، وعمله في (الله) [44] من جهة أنه مبتدأ فيكون أجنبياً من الحمد من جهة المصدرية التي يعمل بها في حمداً، والفصل بالأجنبي ولو باعتبار يمنع عمل المصدر.  
(يبلغ)

أي يوصل يقال بلّغت الشيء بالتشديد، وأبلغته أوصلته وبهما قرئ قوله تعالى: {أَبْلَغُكُمْ رَسُولَاتٍ رَبِّي} [45] وهذه الجملة في محل نصب نعت [// 4/ ب] لـ (حمداً).

(من رضوانه)

بكسر الراء وضمّها، وبهما قرئ في السبع [46] حيثما وقع غير ثاني العقود [47] بمعنى الرضى ضد السخط يقال رضي الله عنه وعليه رضى ورضواناً: أبعد الله عن السخط.

و(الأملا) يَأْلَفُ الإِطْلَاقُ أَي الرَّجَاءُ يُقَالُ آمَلْتُ الشَّيْءَ مَخْفِيفًا آمَلَهُ بِمَدِّ الهمزة كَأَكَلْتَهُ أَكَلَهُ، وَأَمَلْتَهُ بِالتَّشْدِيدِ أَوْمَلَهُ أَي رَجَوْتَهُ. ثم لما كان شكر الوسائط [48] في إيصال الخيرات مأموراً به شرعاً وإن كان المنعم الحقيقي هو الله تعالى ثلث الناظم بالصلاة على أكبر الوسائط بين العباد ومعبودهم في إيصال كل خير، ودفع كل ضرر وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه الذين أووا الدين ونصروه وحملوه إلى الأمة ونقلوه فقال عاطفاً على الحمد. (ثم الصلاة) [49]

وعطف ذلك بـ(ثم) ليفيد الترتيب صريحاً لأن حمد الله تعالى أهم وأحق بالتقديم.

والصلاة: النعمة المقرونة بالتعظيم، وأفرد المصنف الصلاة عن السلام مع كراهة أفراد أحدهما عن الآخر إما لأنه سلم لفظاً وهو كافٍ، أو جرياً على مذهب من لا يرى كراهة الأفراد. (على خير الوري)

أي أفضلهم بتفضيل من الله لا بمزية وجدت فيه؛ لأن المزية لا تقتضي الأفضلية، والوري بالقصر: الخلق، وهذه الصفة مختصة به عليه الصلاة والسلام؛ ولذا استغنى بها عن التصريح [5//أ] باسمه. (وعلى ساداتنا)

جمع سادة، وسادة جمع سيّد وهو من ساد قومه وفاقهم في الشرف، وعلى هذا فسادات جمعُ الجمع ثم أبدل منه قوله: (آله وصحبه الفضلا)

والآل: أصله (أَهْلٌ) بدليل قولهم في تصغيره (أَهَيْلٌ) فأبدلت الهمزة من الهاء لقرب المخرج ثم أبدلت الهمزة الثانية ألفاً، ولم تبدل الهاء من أول وهلة؛ لأنه لم يعهد ذلك في موضع فيقاس هذا عليه. وقيل أصله (أَوْلٌ) (كَجَمَلٍ) بدليل تصغيره على (أَوَيْلٍ) قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والأول مذهب سيبويه [50]، والثاني مذهب الكسائي [51]، وأل الرجل عشيرته وأتباعه وتخصيص آله صلى الله عليه وسلم ببني هاشم والمطلب شرعي لا لغوي، والصَّحْبُ اسم جمع لصاحب كَرَكَبٍ وَرَاكِبٍ وَسَفَرٍ وَسَافِرٍ [52] وَتَجَرٍ وَتَاجِرٍ، وأما أصحاب فجمع.

والفضلاء جمع فاضل على غير قياس [53] كشاعر وشعراء؛ لأن فاعلاً يجمع على (فَعَلَةٍ) ككاملٍ وكَمَلَةٍ أو على (فَعَلٍ) أو (فُعَالٍ) بضم الفاء تشديد العين ك(عُدَلٍ) و(عُدَالٍ).

وأصل الفضل الزيادة فمن زاد على أحد بشيء فقد فضله به، وهم رضي الله عنهم قد فضلوا سائل الأمة بما خصهم الله به من صحبتهم ورؤيته والانتساب إليه واتباعه صلى الله عليه وسلم قال تعالى: { لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ [5//ب] وَقَاتَلَ أَوْلِيكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكَلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْبَى } [54] وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا [55] أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدًّا أَحَدِهِمْ وَلَا تَصِيْفَهُ " رواه البخاري ومسلم [56] أي إنفاق أحدهم مدًّا أو نصف مدًّا أفضل من إنفاق غيرهم مثل أُحُدٍ ذَهَبًا.

ثم إنه رحمه الله تعالى بيّن الغرض الداعي له إلى هذا النظم وهو الحثّ على علم التصريف الذي يتوصل به إلى علم اللغة التي يتوصل بها إلى فهم كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم فقال: (وبعد)[57]:

هو ظرف مبني على الضم لحذف المضاف إليه وثبته معناه، وهذه الكلمة يطلب الإتيان بها عند الانتقال من غرض إلى آخر لكن الوارد في السنة (أمّا بعد) فالواو نائبة عن (أمّا)، وهي نائبة عن (مهما)؛ ولذا لزم الفاء بعدها، وما أحسن قول بعضهم[58]:

وما واو لها شرط يليه  
جواب قرنه بالفاء حتما  
هي الواو التي قرنت ببعدها  
وأما أصلها والأصل مهما

(فالفعل من يحكم تصرفه

يحز من اللغة الأبواب والسبلا)

والمراد بالفعل هنا الفعل الصناعي من مضارع وماض وأمر مع ما يشتمل على حروف الفعل ومعناه من مصدر واسمي فاعل ومفعول واسمي زمان ومكان [6//أ] وما يلتحق بها؛ وذلك لأن علم التصريف يبحث فيه عن أحوال بنية الكلم، والكلم اسم وفعل وحرف، ولا حظ للحرف في علم التصريف، وكذا الأسماء المبنية والأفعال الجامدة؛ لقوة شبهها بالحروف، لأنها لا تقبل التغيير فصار علم التصريف مختصاً بالأصالة بالأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة، وهو في الفعل أصل لكثرة تغييره بظهور الاشتقاق فيه، والناظم رحمه الله تعالى خص هذه المنظومة بالفعل لما ذكره من أن إحكامه مفتاح علم العربية أي اللغة، والفعل مجرّداً كان أو مزيداً فيه ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر، ولا بدّ لكل فعل من مصدر ومن فاعل، فإن كان متعدّياً فلا بدّ له من مفعول به وقد يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيحتاج إلى تغيير صيغة الفعل له ولا بدّ أيضاً لوقوع الفعل من زمان ومكان، وقد تكون للفعل آلة يفعل بها، فأنحصرت أبواب هذه المنظومة فيما ذكر من باب الفعل المجرّد وتصاريفه وباب أبنية الفعل المزيد فيه كذلك وباب المضارع والأمر وما لم يسمّ فاعله وباب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين من المجرّد والمزيد فيه وباب أبنية المصادر مجرّدة ومزيداً فيها وباب أسماء الزمان [6//ب] والمكان وما يلحق بهما من الآلة وغيرها وإحكام الشيء إتقانه وضبطه، والتصرف والتقلب وتصرف الشيء تقلبه من حال إلى حال. وعلم التصريف في الاصطلاح ما سبق.

وقوله (يحز) بالحاء المهملة أي يضم ويجمع يقال: حاز الشيء يحوزه ضمه، والجملة جواب الشرط، وقوله (من اللغة) متعلق بـ(يحز).

ومعنى (اللغة) في اللغة: اللهج والإسراع.

وفي الاصطلاح: ألفاظ مخصوصة موضوعة لمعان مخصوصة. هذا ما اشتهر، وقال بعض المحققين[59] اللغة في الاصطلاح استعمال الألفاظ لا نفس الألفاظ؛ ويدل له [60] قولنا لغة تميم إهمال (ما) أي استعمالهم.

وقوله (الأبواب): مفعول (يحز) جمع باب، وباب الشيء ما يدخل منه، والسبيل جمع سبيل بمعنى الطريق يذكر كل منهما ويؤنث، والمراد بالأبواب

والسبل قواعد اللغة؛ لأنه يتوصل بما ذكر إلى معرفة الجزئيات كما سيقول الناظم، والمعنى أن من أتقن علم التصريف حاز الطرق الموصلة إلى فهم اللغة.

واعلم أن الناس في ذلك ثلاثة أصناف: صنف عرف الأبنية والأوزان كأن يعلم مثلاً أن مضارع فَعَلَ المضموم مضموم ككَرَّمَ يَكْرُمُ، وأن قياس اسم الفاعل منه على فَعَلَ وَقَعِيلَ كسَهْلٍ وَظَرِيفٍ [أ/7//] وقياس مصدره الْقَعَالَةُ وَالْفُعُولَةُ كَالشَّجَاعَةِ وَالشُّهُوَلَةِ فهذا تصريفي فقط إلا أنه مفتقر إلى علم اللغة الفارق له بالنقل عنهم بين فَعَلَ بالضم وَقَعَلَ بالكسر وَقَعَلَ بالفتح، وصنف ثانٍ أشرف على مواد اللغة بالنقل والمطالعة، ولا يعرف الموازين والأقيسة التي يُرَدُّ بها كل نوع إلى نوعه فهذا لغوي فقط لم يذق حلوة علم اللغة، وصنف ثالث عرف الموازين والأقيسة أولاً، ثم تتبّع موادَّ اللغة نقلاً فهذا هو المتقن الذي أحكم علم التصريف وحاز سبل اللغة وهو مراد الناظم رحمه الله.

ثم لما قويت داعية السامع وتوفرت رغبته قال من لي بذاك فقال: (فَهَاكَ) [61]

(ها): اسم فعل أمر بمعنى خذ، والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية فيقال هَاكَ بالفتح للمذكر وبكسرها للمؤنث، وهاكما للمثنى، وهاكم وهاكنَّ، وقد تبدل همزة [62] فتتصرف تصرفها فيقال هاء بالفتح للمذكر وبالكسر للمؤنث وهاؤما وهاؤم وهاؤنَّ، وعلى هذه اللغة جاء قوله تعالى: {هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَهٗ} [63] أي هاكم، (نظماً محيطاً بالمهم)

نظم الشيء تأليفه وجمعه على وجه مخصوص ومنه نظم الشعر يقال نَطَمَهُ يَنْطِمْهُ كَصَرَبَهُ يَصْرِبُهُ نَظْماً وَنِظَاماً أي جمعه [ب/7//] وألفه، والإحاطة بالشيء إدراكه من جميع جهاته ومنه الحائط. والمُهمُّ: الأمر الذي يُهْمُّكَ شأنه، والمراد بالمُهمِّ هنا القواعد الكلية.

ثم استشعر المصنف سؤالاً من السامع تقديره: قد وصفت نظمك بأنه محيط بالمهم فقط ولا يتم الغرض إلا بفهم الجزئيات فأجابه بقوله: (وقد يحوي التفاصيل من يستحضر الجَمَلًا)

التفاصيل: الأمور الجزئية كمعرفة أفراد اللغة مثلاً، والجُمَل [64]: الأمور الكلية كمعرفة الأبنية والأقيسة، والمعنى أن هذه المنظومة قد احتوت على المهم من علم اللغة وهو الأبنية والأقيسة التي يتوصل بها إلى حفظ أفرادها وردَّ كل نوع منها إلى أصله وذلك مما يدعو الطالب إلى حصر المواد واستقرائها.

باب أبنية الفعل المجرّد وتصاريفه [65]

والمراد بالأبنية كونه رباعياً أو ثلاثياً، وبالمجرّد ما حروفه أصول كلّها، وسيأتي باب المزيد فيه إن شاء الله تعالى، وبالتصاريف اختلاف أحواله من ضم عين مضارعه وكسرها وفتحها، أما الأبنية فأشار إليها بقوله:

(يَفْعَلَلِ الْفِعْلُ ذُو التَّجْرِيدِ أَوْ فَعَلَا

يَأْتِي وَمَكْسُورِ عَيْنٍ أَوْ عَلَى فَعُلَا)

أي الفعل المجرّد: يأتي رباعياً على وزن (فَعَلَلِ) وثلاثياً على وزن (فَعَلَ) [//] بضم العين أو (فَعَلَ) بكسرها أو (فَعَلَ) بفتحها، فالفعل مبتدأ، وذو

التجريد نعته ويأتي خبره، و(بفعل) في موضع الحال المقدمة من فاعل يأتي المستتر، وكذا قوله ومكسور عين أو على فعل حالان منه.  
[الرباعي المجرد]

فمثال الرباعي لازماً حَشِيحَ عند الموت أَي عَزَّعَرَ، وَقَزَّشَحَ [66] أَي قعد مسترخياً، وَدَرَبَحَ أَي طَاطَأَ رَأْسَهُ وَمَدَّ ظَهْرَهُ، وَعَزَبَدَ أَي ساء خلقه على نديمه، وَجَزَبَرَ الرَّجُلُ وَجَزَمَرَ [67] أَي انقبض واجتمع وقس على ذلك. ومثاله ومتعدياً قَرُطَبَهُ: صرعه، وَقَرَضَبَهُ: قطعه ومنه سُمِّيَ السيف القُرَضَابُ، وَخَرَفَجَ عَيْشُهُ: وسَّعه، وَدَحَرَجْتُهُ فَتَدَحَرَجَ فِي حُدُودِ، وَقَرُطَحَهُ، وَقَلَطَحَهُ: عَرَّضَهُ فَهُوَ مُقْلَطِحٌ.

ومثال (فَعَلَ) ولا يكون إلا لازماً دُنَّا الرَّجُلُ دَتَاءَةً فَهُوَ دَنِيءٌ، وَأَدَّبَ الرَّجُلُ أَدَبًا فَهُوَ أَدِيبٌ، وَأُرَبَّ أَرَبًا فَهُوَ أَرِيْبٌ أَي عَاقِلٌ، وَجَنَّبُ جَنَابَةً، وَصَلَبُ صِلَابَةً، وَعَدَّبَ الشَّيْءُ: أَي حَلَّى وَقَرَّبَ قُرْبًا، وَقَسَّبَ الثَّوْبُ قَسْبًا صَارَ قَشِيْبًا أَي جَدِيدًا أَيْضًا، وَلُرَبَّ [68] الطين لُرُوبًا صَارَ لَرَبًا أَي لَرِيْبًا، وَأَمَا لَرَجَ أَي لصق فبالكسر.

ومثال (فَعَلَ) المكسور لازماً: قَرِحَ فَهُوَ قَرِيْحٌ، وَسَبِعَ فَهُوَ سَبْعَانٌ، وَسَلِمَ فَهُوَ سَلِيْمٌ.

ومتعدياً: فَهَمَ وَسَمِعَ وَشَرِبَ.  
ومثال (فَعَلَ) المفتوح لازماً جَلَسَ وَقَعَدَ وَجَاءَ وَقَامَ.  
ومتعدياً [8// ب] صَرَبَ وَأَكَلَ.

تنبيه:

قد يشترك فعل المضموم والمفتوح والمكسور فيصير الفعل الواحد مثلث الماضي [69] نحو: يَفْبُ عليهم فهو نقيب، وَرَفَّتَ فِي كَلَامِهِ أَفْحَشُ، وَعَنَدَ عن الطريق قال، وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ أَي أَمِيرًا، وَحَنَّرَ اللَّبْنَ تَخِنًا، وَعَثَّرَ الماشي انكَبَّ، وَعَمَّرَ المَاءَ صَارَ غَامِرًا وَقَدَّرَ صَارَ قَدِيرًا، وَكَدَّرَ صَارَ كَدِيرًا، وَمَصَّرَ اللَّبْنَ حَمِصًا، وَنَصَّرَ وَجْهَهُ نُصْرَةً نَعِمًا، وَأُنْسَ بِهِ، وَخَمِصَ بَطْنَهُ ضَمَّرًا، وَقَنِطَ أَيْسًا، وَرَفَّقَ بِهِ، وَسَفَلَ ضِدًّا عَلَا، وَكَمَلَ صَارَ كَامِلًا، وَعَقَمَتِ المَرْأَةُ لَمْ تَحْبَلْ وَسِيَاتِي فِي الحَلْقِي شَيْءٌ مِنْ هَذَا.

تتمة:

إنما كان للفعل الرباعي بناء واحد وهو فَعَلَلَ كما تقدّم لأنهم التزموا فيه الفتحات طلباً للخفة، لكن لما لم يكن في كلامهم أربع متحركات متوالية في كلمة واحدة سكنوا حرفاً منه؛ وخصوا ثانيه لأن الأول لا يكون إلا متحركاً، وآخر الفعل مبنيّ على الفتح، وصار الثاني أولى من الثالث، لأن الرابع قد يسكن عند اتصال الفعل بتاء الفاعل أو نونه كدَحَرَجْتُ فيلزم التقاء الساكنين لو سكن الثالث، فتعيّن سكون الثاني، وإنما كان للفعل الثلاثي ثلاثة أبنية لوجوب فتح أوله وآخره كما سبق، وبقيت عينه لا يجوز أن تكون ساكنة لئلا [9// أ] يلتقي ساكنان عند اتصال تاء الفاعل أو نونه كصَرَبْتُ وَصَرَبْنَا فصارت محرّكة بالحركات الثلاث.

وإنما لم ينقص بناء الفعل عن ثلاثة أحرف لأن الأصل في كل كلمة أن تكون كذلك حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بينهما؛ إذ يجب أن يكون المبتدأ به محرّكاً، والموقوف عليه ساكناً.

وإنما لم يأت الفعل المجرد سداسياً لئلا يتوهم أنه كلمتان، ولا خماسياً؛ لأنه قد يتصل به تاء الفاعل أو نونه فيصير كالجاء منه؛ ولهذا يجب أن يسكن له آخر الفعل [70].

وجاء بناء الاسم المجرد ثلاثياً، ورباعياً وخماسياً أيضاً؛ لعدم اتصال الضمير المذكور به، ولم يأت سداسياً لما مرّ. ثم لما كان الفعل الرباعي ثقیلاً بالنسبة إلى الثلاثي كانت مواده أقل، والثلاثي المضموم أثقل من المكسور فمواده أقل منه، والمكسور أثقل من المفتوح فمواده أقل منه أيضاً.

[المضارع من الثلاثي]

ولما أنهى الكلام على حكم أبنية الفعل المجرد، شرع في تصاريفه وهي اختلاف حال مضارعه بضم أو كسر أو فتح؛ وبدأ بمضارع المضموم ثم المكسور لقلّة الكلام عليهما فقال:

[باب كَرَم]

(والضم من فعل الزم في المضارع) [71]

الضم مفعول مقدّم بـ(الزم)، و(في المضارع) متعلق به أي الزم ضمة العين التي في فعل المضموم في مضارعه [9//ب] أيضاً تقول في كَرَمٍ يَكْرُمُ، وفي ظَرْفٍ يَظْرَفُ، وفي تَبْرَفٍ يَتَبْرَفُ وهكذا لم يشدّ من ذلك شيء إلا ما جاء على تداخل اللغتين كـ(كَدْتُ أَكَادُ) [72] فقد أوقعوا مضارع المكسور بعد المضموم ثم قال:

[باب فَرِحَ]

(وافتح موضع الكسر - وهي العين - في المبني من فعلا) المكسور أي في المضارع المبني منه فتقول في فَرِحَ يَفْرَحُ، وفي سَمِعَ يَسْمَعُ وهكذا هذا هو الأصل، وقد شدّ منه أفعال محصورة جاء في مضارعها الكسر وهي ضربان: ضرب جاء مع الكسر فيه الفتح أيضاً الذي هو الأصل، وضرب انفرد فيه الكسر على الشذوذ فأشار إلى الأول بقوله:

[باب حَسِبَ]

(وجهان فيه من أَحْسِبُ مَعِ وَغَرَّتْ وَجَرَّتْ

تَأْنَعِمُ يَتَأْنَعِمُ يَتَأْنَعِمُ أَوْلُهُ يَتَأْنَعِمُ وَهَلَا)

أي وفي عين المضارع من الأفعال المذكورة وجهان: الفتح على القياس، والكسر على الشذوذ وهي تسعة أفعال [73]:

الأول: حَسِبَ: بمعنى ظنّ يقال حَسِبَهُ يَحْسِبُهُ بالفتح [74] على القياس وبالكسر على الشذوذ مع أنه أفصح لأنه لغة الحجازيين، وبهما قرئ في السبع [75].

الثاني: وَغَرَ بغين معجمة يقال: وَغَرَ صَدْرُهُ يَغْرُ وَيُوعَرُّ إذا تَوَقَّدَ غِيظاً.

الثالث: وَجَرَ بحاء مهملة يقال: وَجَرَ صَدْرُهُ يَجْرُ وَيُوحَرُّ إذا امتلأ من الحقد. [10//أ]

الرابع: تَعِمَ يقال: تَعِمَ يَتَعِمُ بالفتح والكسر تَعَمَّةً بفتح النون وهي

التنعم.

الخامس: يَتَأْسُ بالياء الموحدة ثم همزة مكسورة يقال: يَتَأْسُ يَتَأْسُ وَيَتَأْسُ

بؤساً بالتنوين وبؤسى إذا ساءت حاله ضدّ التنعم.

السادس: يَتَأْسُ بالمشناة تحت ثم همزة مكسورة يقال: يَتَأْسُ منه يَتَأْسُ وَيَتَأْسُ إذا انقطع رجاؤه، والفتح أفصح وعليه أجمع القرّاء نحو { وَلَا يَتَأْسُوا

مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُبَاسُّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ} [76] { أَقَلَمَ  
يُبَاسُّ الَّذِينَ آمَنُوا } [77].  
السايع: وَلَةَ يُقال: وَلَةَ يَلَةٌ وَيَوْلُهُ وَلَهًا بالتحريك فهو وَالِيٌ وَوَلَهَانُ إِذَا كَادَ أَنْ  
يذهب عقله لفقده محبوب من أهل ومال.  
الثامن: يَبَسَّ بالمشاة تحت ثم الموحدة يقال: يَبَسَّ الشجرُ ونحوه يَبْسُ  
ويَبْسُ يُبَسُّ بالضم [78] فهو يَابِسٌ وَيَبَسُ [79] بالفتح وَيَبَسُ [80] ككفف  
ذهبت نداوته.  
التاسع: وَهَلَ يُقال: وَهَلَ الرجل يَهَلُّ وَيَوْهَلُ [81] وَهَلًا محرَّكًا إِذَا فَرَعَ  
وَجَبَنَ، وَوَهَلَ عن الشيء تَسِيَهُ.  
وإلى الضرب الثاني أشار بقوله:  
(وأفرد الكسر فيما من وَرَثٌ وَوَلِيٌ  
ورِمٌ وَرَعَتْ وَمِغْتٌ مَعٌ وَفَقَّتْ حُلًا)  
وَتَقَّتْ مَعَ وَرِي المَحِّ احوها) [82] ...

أي وأفرد الكسر على الشذوذ في المضارع المبني من الأفعال المذكورة  
وهي ثمانية:  
الأول: وَرَثَ المَالَ من الميت، وَوَرِثَ الميت [ // 10 / ب ] أيضاً يَرِثُهُ إِرْثًا،  
وَوَرِثَةً بِكسرها.  
الثاني: وَوَلِيَ يُقال: وَوَلِيَ الأَمْرَ يَلِيهِ وَوَلِيَّةٌ بالفتح والكسر وبهما قرئ { مَا لَكُمْ  
مِنْ وَوَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ } [83] و{ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ } [84] وقيل الولاية بالفتح  
النصر، وبالكسر الإمارة ويقال وَوَلِيَ مِنْهُ وَوَلِيَّةٌ وَوَلِيًّا: أي قرب.  
الثالث: وَوَرِمَ يُقال: وَوَرِمَ الجُرْحُ ونحوه يَرِمُ وَوَرِمًا بالتحريك إِذَا انْتَفَخَ وَوَرِمَ  
أَنْفُهُ إِذَا انكسر أو غضب.  
الرابع: (وَوَرِعَ) [85] يُقال: وَوَرِعَ الرجل عن الشبهات يَرِعُ وَوَرِعًا محرَّكًا، وَوَرِعَةً [86]  
إِذَا عَفَّ عَنْهَا.  
الخامس: وَوَمِقَ يُقال: وَوَمِقَهُ يَمِيقُهُ مِيقَةً وَوَمِيقًا إِذَا أَحَبَّهُ وهو وامق.  
السادس: وَوَفِقَ يُقال: وَوَفِقَ الفرسُ يَفِيقُ إِذَا حَسَنَ كذا قاله بدر الدين بن  
مالك [87] تابعاً لوالده في شرح التسهيل [88] رحمهما الله قال الشارح [89]  
[89] ولم يذكر ذلك في الصحاح ولا في القاموس، وإنما قال وَوَفِقَتْ أَمْرَكَ  
تَفِيقُهُ بالكسر فيهما إِذَا صادفته موافقاً.  
السايع: وَوَيْقَ يُقال: وَوَيْقَ به يَيْقُ ثِقَةً إِذَا ائتمنه واعتمد عليه.  
الثامن: وَوَرِي المَحِّ يَرِي إِذَا كثر شحمه، ويقال أيضاً وَوَرِيَّتُ الإِبِلُ تَرِي إِذَا  
سمنت، وإنما قِيدَ المَحِّ ليحترز [90] به عن وَوَرِي الرِّئْدُ؛ لأن الأصل فيه أن  
يُقال وَوَرِي يَوْرِي [91] كَرَضِي يَرِضِي على القياس وفيه لغة ثانية وَوَرِي الرِّئْدُ  
يَرِي بالكسر كَرَمِي يَرَمِي [ // 11 / أ ] وذلك أيضاً جارٍ على القياس لكنه من  
أمثلة المفتوح، وربما ركبوا من اللغتين لغة ثالثة فقالوا وَوَرِي الرِّئْدُ يَرِي  
بالكسر فيهما كورِي المَحِّ فيقال هذه ليست بلغة مستقلة، وإنما وردت على  
تداخل اللغتين؛ ولهذا لم يحتج الناظم رحمه الله إلى استثنائه.  
تنبيهان:

الأول: قوله: من (إِحْسِبْ) و(إِنْعَمْ) و(إِؤْلَهُ) صيغ أمر وهي تدل على وزن  
المضارع؛ لأن الأمر مقتضب منه، فيجوز فيها الفتح والكسر تبعاً لمضارعها  
لكن (إِؤْلَهُ) جاء على لغة الفتح، ويقال على لغة الكسر (لَهُ) و(عِدُّ) وأصله

(إِوْلُهُ) حذفت منه الواو حملا على مضارعه لوقوعها فيه أي المضارع بين عدوتيه[92] ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها؛ لأنه أتت بها توصلاً للنطق بالساكن وقد زال[93].

وقوله (مَعَ وَغَزَّتْ وَجَزَّتْ الخ) بتعدادها من غير حرف العطف، وهو على تقديره، وذلك جائز لضرورة الشعر اتفاقاً، وكذلك في السَّعة إذا دلَّ عليها دليل[94]، على ما اختاره في التسهيل[95] تبعاً لأبي علي[96] وابن عصفور[97]،

وجعلوا منه قوله صلى الله عليه وسلم "تَصَدَّعَ رَجُلٌ مِنْ دِيْبَارٍ مِنْ دِرْهَمٍ" الحديث[98] "يُكْتَبُ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبْعُهَا"[99] يعني الصلاة، فالأول حذفت فيه الواو، والثاني حذفت فيه أو.

وقوله: (وَرِثٌ وَوَلِيٌّ وَوَرْمٌ) أفعال ماضية؛ وإنما سكن أواخرها للضرورة فيقال[100] [11//ب] على ذلك ما يجيء في النظم من أمثاله.

ومعنى قوله (احوها) احفظها ولا تقس عليها.

(وَحُلًّا) قال الشارح[101]: حفظناه بضم الحاء المهملة، فيجوز أن يكون مصدراً منصوباً بـ(وَفِقْتِ) إن كان (وَفِقٌ) بمعنى حَسَنَ فيكون عاملاً من معناه كـ(قَعَدْتُ جُلُوساً) و(قُمْتُ وُقُوفاً)، ويجوز أن يكون جمع (حُلِيَّةٍ) وهي الصفة فيكون حالاً من الأفعال المذكورة، والتقدير حال كونها نعوتاً لمن قامت به، فإن جعلنا (وَفِقٌ) بمعنى وَجَدَ كما تقدّم عن الصحاح والقاموس فـ(حُلًّا) مفعولٌ به أي صادف حُلًّا، وإذا كان بالجيم بمعنى ظهر فهو صلة "ما" في قوله (فيما من).

الثاني: كلامه يوهم حصر المستثنى فيما ذكر من النوعين، ولم يزد على ذلك أيضاً في التسهيل وشرحه، قال الشارح[102] وقد ظفرت بثلاثة أفعال من النوع الأول نقل الوجهين فيها صاحب القاموس، وخمسة من النوع الثاني نقل فيها أفراد الكسر على الشذوذ.

أما الثلاثة فهي: (وَلَعٌ) الكلبُ (يَلَعُ) كـ(وَرِثَ يَرِثُ) و(يَوْلَعُ) كـ(وَجَلَ يَوْجَلُ)، وفيه لغة أخرى كـ(وَهَبَ يَهَبُ) فيصير من أمثلة فَعَلَ المفتوح لا من فَعِلَ المكسور.

الثاني (وَبِقٌ) بالموحدة (يَبِقُ) و(يَبُوقُ) أي هَلَكَ.

الثالث: (وَجِمَتِ) الحبلُ بالحاء المهملة (تَجِمُ) و(تَوْحَمُ) وحماً إذا اشتهدت مأكولاً.

وأما الخمسة فهي (وَجِدَ) به (يَجِدُ) وَجِدًا وَوَجِدَانًا إذا أحبّه، وعليه حَزِنَ حَزْنًا شديداً.

الثاني: (وَعِقٌ) بالمهملة [12//أ] (يَعِقُ) أي عَجَلَ.

الثالث: (وَرِكَ يَرِكُ) وَرِكَاً اضطجع كأنه وضع وَرِكَه على الأرض.

الرابع: (وَكِمَ يَكِمُ وَكَمًا) اغتمّ واكترب.

الخامس: (وَقِفَةٌ) له بالقاف سَمِيعٌ وأطاع.

وعلى هذا فيصير المستثنى من الضرب الأولى اثني عشر، ومن الضرب الثاني ثلاثة عشر، وقد نظمت ذلك فقلت[103]:

فَمِنْهُ يَحْسِبُ دُوَ الْوَجْهَيْنِ مِنْهُ فَعِلَا

يَلَعُ يَبِقُ تَجِمُ الحُبْلَى اشْتَهَتْ أَكَلَا

وَحَمْسَةٌ كَبِيرَتْ بِالْكَسْرِ وَهِيَ وَجِدٌ

وَقِفَةٌ لَهُ وَوَكِمَ وَرِكَ [104] وَعِقٌ عَجَلَا

## [مضارع فَعَلَ المفتوح]

ثم لما أنهى الناظم رحمه الله تعالى الكلام على أحكام عين المضارع من (فَعَلَ) المضموم و(فَعِلَ) المكسور شرع في الكلام على أحكام المضارع من (فَعَلَ) مفتوح العين، وهي أربعة أنواع على ما ذكره نوع يطرد فيه الكسر، ونوع يطرد فيه الضم، ونوع يطرد فيه الفتح، ونوع يطرد فيه جواز الكسر، والضم.

## [باب صَرَبَ]

والنوع الأولي أربعة أقسام: ما فاؤه واو، أو عينه أو لامه ياء، أو مضاعف لازم، وإليه أشار بقوله:

..... (وَأِدْمُ

كسراً لعين مضارع يلي فَعَلًا) [105]

(ذا الواو فاءً أو اليا عيناً أو ك"أَتَى"

كذا المضاعف لازماً ك"حَنَّ" طَلَا)

أي: وأدْمُ كسر عين المضارع الذي يلي فَعَلَ المفتوح في تصريفه إذا قلت (فَعَلَ يَفْعَلُ) الذي فاؤه واو أو عينه أو لامه ياء وهو الممثل له ب(أَتَى) بالمشافة فوق، وكذا المضاعف اللازم، فقوله (يلي) فَعَلُ مضارع في محل النعت لمضارع، و(فَعَلَ) مفعول به، واستغني [12//ب] بلفظه عن قيد فتح عينه لتعنيته بعد ذكر فَعَلَ المضموم و(فَعِلَ) المكسور، وللدلالة عليه بالأمثلة ك(أَتَى) و(حَنَّ)، وذا الواو نعت ل(فَعَلَ)، و(ذا) بالنصب على التمييز، أو حال من الواو، وقوله (أو الياء) عطفاً على الواقع مضافاً إليه، و(عيناً) بالنصب على التمييز أو حال من الياء، وقوله ك(أَتَى) مثال لمحذوف معطوف على (عيناً) أي أو لاماً كأتى، وقوله (كذا المضاعف) مبتدأ وخبر، و(لازماً) حال من المضاعف، و(الطلا) ولد الظبية والشاة وغيرهما من ذوات الظلف [106]، وقوله (أو) [107] اليا عيناً) و[108] هو بقصر الياء ونقل حركة همزة [109] (أو) إلى تنوين (عيناً).

## [المثال الواوي]

فمثال النوع الأول: وهو ما فاؤه واو (وَتَبَّ يَتَبُّ) و(وَجَبَّ يَجِبُّ) و(وَقَبَّ الظلام يَقِبُّ) أي دخل، والقمر دخل في الكسوف وبهما [110] فُسِّرَ {عَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ} [111]، و(وَلَجَّ يَلِجُ) و(وَهَجَّ الحُرُّ يَهْجُ) و(وَأَدَّ المَوْؤَدَةَ يَتُدُّهَا) دَفَنَهَا حَيَّةً و(وَتَدَّ الوَتِدَ يَتَدُّهُ) أثبتته وكذا (وَوَلَدَهُ يَطْلُدُهُ)، و(وَوَجَدَهُ يَجِدُهُ) أدركه، و(وَوَحَدَ البعيرَ يَحْدُ) أسرع، و(وَوَرَدَ المَاءَ يَرُدُّهُ)، و(وَوَصَدَ البابَ يَصُدُّهُ) أغلقه ومنه {تَأْرُ مُوصَدَةٌ} [112] بغير همزة، و(وَوَعَدَهُ يَعِدُّهُ) و(وَوَقَدَ إليه يَفِدُّ) و(وَوَقَدَتِ النَّارُ تَقِدُّ) و(وَوَكَّدَ بالمكان يَكِدُّ) ثبت، و(وَوَلَدَتِ المَرْأَةُ تَلِدُّ) وقس.

تنبيه:

قال الشارح [113]: صرح في التسهيل [114] بأن سائر [13//أ] العرب غير بني عامر تلزم كسر مضارع هذا النوع، ولم يستثن منه شيئاً، ولا شرط له شرطاً وهو مقتضى النظم، وذلك عجيب منه فإنه جاءت منه أفعال بالفتح بل إننا نقول باشتراط كون لامه غير حرف حلق، فإني تتبعت مواده فوجدت حلقي اللام منه مفتوحاً ك(وَوَجَّ الأثنيين يَجُّ) رضهما و(وَوَدَعَهُ يَدَعُهُ) تركه، و(وَوَرَعَهُ يَرَعُهُ) كفه، و(وَوَصَعَهُ يَصَعُهُ)، و(وَوَقَعَ يَقَعُ)، و(وَوَيَّعَ رَأْسَهُ يَتَّعُهُ) شدخه و(وَوَلَّعَ الكلبَ يَلْعُ)، و(وَوَبَّعَ له يَبُّ) [115] إذا فطِنَ ومنه الحديث "لا يُؤَبُّهُ به" [

[116] أي لا يظن. فهذه ثمانية، ولم أعتز على ما شدد من ذلك غير: (وَصَحَّ الأمر يَصِحُّ) أي ظهر.

وأما حلقي العين منه فمكسور على إطلاق النظم والتسهيل [117]، كما مثلنا به في: (وَأَدَّ المَوْؤَدَةَ) و(وَحَدَّ البعير) و(وَعَدَّ) و(وَحَزَّ)، وشدَّ: (وَهَبَّ يَهَبُّ).

النوع الثاني:

[الأجوف اليائي]

وهو ما عينه ياء من فعل المفتوح (جَاءَ يَجِيءُ) و(قَاءَ يَفِيءُ) رجع، و(حَابَّ يَخِيبُ) و(رَابَهُ الأمر يَرِيبُهُ) و(شَابَّ يَشِيبُ).

تنبيه:

ذكر في التسهيل [118] أن العرب جميعاً التزمت كسر مضارع هذا النوع، ولم يشد منه شيء، فيحمل نحو: (بَاتَ يَبَاتُ) لغة في (يَبِيتُ) على أن ماضي (يَبَاتُ) (فَعَلَ) المكسور ك(حَافَ يَخَافُ) لا (فَعَلَ) المفتوح.

ومثال النوع الثالث:

[الناقص اليائي]

وهو ما لامه ياء من فَعَلَ المفتوح [13//ب].

(أَتَى يَأْتِي) وهو مثال الناظم و(أَوَى إليه يَأْوِي) انضم و(أَتَى يَأْتِي) حان ومنه {الْمُ يَأْنُ} [119] و(أَتَى الماء) أيضاً إذا انتهى جريه ومنه {وَبَيْنَ حَمِيمٍ أَنْ} [120] و(بَرَى السَّهْمَ يَبْرِيه) و(بَكَى يَبْكِي) و(بَنَى البيت يَبْنِيه) و(تَنَى الحبل يَتْنِيه) عطفه، و(تَوَى بالمكان يَتَوِي) أقام، و(جَرَى الماء يَجْرِي) و(جَزَاه على عمله يَجْزِيه) وعنه (قَصَى) والشيء كَفَى و(جَنَى الذنب يَجْنِيه) وكذا الثمرة، و(حَكَى القول يَحْكِيه)، و(حَمَاه يَحْمِيه) و(حَوَاه يَحْوِيه) أحرزه.

تنبيه:

لم يشد من هذا النوع إلا قولهم: (أَتَى الشيء يَأْتَاهُ إِبَاءً) [121] بموحدة، ولم يستثنه الناظم، ونقل في القاموس فيه (أَبَى يَأْبِيه) أيضاً بالكسر على

الأصل، وقيّد في التسهيل [122] لزوم كسر هذا النوع بأن لا تكون عينه

حلقيه، وقد يرشد إليه تمثيله في النظم بـ(أَتَى) دون (سَعَى)، وكذلك تمثيله فيما بعد لما اشتهر من الحلقي بكسره بـ(يَبْغِي) يدل على أن مراده

بـ(كَأَتَى) ما لم تكن عينه حرف حلق وذلك نحو (رَأَى يَرَى) [123] و(سَعَى يَسْعَى) و(رَعَى يَرْعَى) و(تَأَى عنه يَنَأَى) و(تَهَى عنه يَتَهَى) وشدَّ (بَعَاه يَبْغِيه)

أي طلبه، و(تَعَى المِيت يَتَعِيه) [124] أي ندبه، وهذا فيما لم يكن فاؤه واو، وإلا كسر على الأصل كـ(وَجَى يَجِي) [125] و(وَحَاه يَحِيه) [126] و(وَعَاه يَعْيه) و(وَهَى يَهِي) و(وَقَاه يَقِيه) [14//أ]، وذكر في التسهيل [127] أيضاً

أن التزام كسر هذا النوع لغة غير طيء من سائر العرب، ومفهومه أن طيباً يفتحونه قياساً، ولم ينقله غيره عنهم إلا في (قَلَاه يَقْلَاه قَلَا) أبغضه [128].

ومثال النوع الرابع:

[المضاعف اللازم]

وهو المضاعف اللازم من فَعَلَ المفتوح وهو آخر ما يطرد فيه الكسر (حَنَّ يَحْنُ) وهو مثال الناظم و(تَبَّتْ يَدُهُ تَبْتُ) خسرت و(دَبَّ يَدَبُّ) و(عَبَّ اللحم يَعْبُ) بات و[129] (عَبَّ) في ورده وورد يوماً وترك يوماً و(رَثَّ الحبل يَرِثُ) بلي، و(صَحَّ يَصِحُّ ضحيجاً) صرخ كـ(عَجَّ يَعِجُّ) [130] و(صَحَّ جسمه يَصِحُّ)،

و(كَدَّ فِي عَمَلِهِ يَكِدُّ) بآشِرِهِ بِشِدَّةٍ، وَ(تَدَّ الْبَعِيرُ يَتَدُّ) شَرْدًا، وَ(قَرَّرَ يَقَرُّ) وَهَكَذَا، وَ(صَرَّرَ يَصِرُّ) صَرخٌ [131] وَمِنْهُ {قَاقَبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَرةٍ} [132].  
وَلَمَّا أُنْهِى الْكَلَامُ عَلَى النُّوعِ الْأَوَّلِ بِأَقْسَامِهِ الْأَرْبَعَةِ: وَهُوَ مَا يَطْرُدُ فِيهِ الْكُسْرُ فِي مِضَارِعِ فَعَلٍ الْمَفْتُوحِ، شَرَعَ يَتَكَلَّمُ عَلَى النُّوعِ الثَّانِي [133] وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ أَيْضًا:

المضاعف المعدّى، وما عينه، أو لامه واو، وما يدلّ على غلبه المفاخرة.  
وقد أشار إلى النوع الأول بقوله:  
[المضاعف المعدّى]

[وضمّ عين معدّاه] [134]

أَي وَضَمَّ عَيْنَ الْمَعْدِيِّ الْمِضَاعِفِ مِنْ فَعَلٍ الْمَفْتُوحِ وَمِثَالُهُ (جَبَّهَ يَجُبُّهُ) قَطْعُهُ، وَ(سَبَّهَ يَسُبُّهُ) قَطْعُهُ وَ(سَبَّهَ يَسُبُّهُ) أَيْضًا يَشْتَمُهُ، وَ(صَبَّ الْمَاءَ يَصُبُّهُ)، وَ(عَبَّهَ يَعْبُهُ) شَرَبَهُ مِنْ غَيْرِ مَصٍّ وَ(حَبَّ الْمُنَى يَحُبُّهُ) وَ(قَبَّهَ [135] يَقْبُهُ) كُسْرُهُ، وَ(قَبَّ [14//ب] الْحَدِيثَ يَقْبُهُ) نَمَّهَ فَهُوَ قَبَائِثٌ [136]، وَ(لَبَّ السُّوبِقَ يَلْبُهُ) عَجَنَهُ، وَ(بَبَّ الْخَبَرَ يَبْبُهُ) نَثَرَهُ، وَكَذَا (تَبَّهَ بِالنُّونِ) وَ(حَبَّهَ عَلَى الْأَمْرِ يَحُبُّهُ) وَ(بَجَّهَ يَبْجُهُ) وَسَّعَهُ فَهُوَ بَاحٌ، وَ(حَجَّ الْبَيْتَ يَحْجُّهُ) وَ(فَجَّ مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ يَفْجُّهُ) فَتَحَهُ، وَمِنْهُ الْفَجُّ بَيْنَ جَبَلَيْنِ، وَ(مَجَّ الشَّرَابَ يَمْجُّهُ) وَهَكَذَا. وَقَدْ شَدَّ مِنْهُ سِتَّةُ أَفْعَالٍ تَأْتِي.

هذا هو القياس في المضاعف من (فَعَلَّ) المَفْتُوحِ مِنْ كَوْنِ اللَّازِمِ مِنْهُ مَكْسُورًا وَالْمَعْدِيُّ مِضْمُومًا، وَقَدْ شَدَّ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا أَفْعَالٌ فَتَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

(...ويندر ذا

كسر، كما لازمٌ ذا ضمًّا احتملا)

وَفَاعَلٌ (يَنْدِرُ) ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمَعْدِيِّ، وَ(ذَا) حَالٌ مِنْهُ وَ(كُسْرٌ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، أَيْ وَيَنْدِرُ مَجِيءُ الْمَعْدِيِّ الْمِضَاعِفِ مَكْسُورًا، وَ"مَا" فِي قَوْلِهِ (كَمَا) زَائِدَةٌ كَافَّةٌ عَنِ الْعَمَلِ، التَّقْدِيرُ كَمَا احْتَمَلُ أَيْ تُقِلُّ ضَمَّ اللَّازِمِ نَدْوَرًا، ثُمَّ إِنْ النَّادِرُ مِنْ كُلِّ مِنَ النُّوعَيْنِ عَلَى ضَرِيْبَيْنِ:  
ضَرْبُ التَّزْمِ فِيهِ خِلَافٌ قِيَاسِهِ.

وَضَرْبُ جَاءَ فِيهِ وَجْهَانٌ: الْقِيَاسُ، وَخِلَافُ الْقِيَاسِ.  
فَأَمَّا مَا التَّزْمُ فِيهِ خِلَافُ الْقِيَاسِ مِنَ الْمَعْدِيِّ فَهُوَ فِعْلٌ وَاحِدٌ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ:  
(فَدُو التَّعْدِي بِكُسْرٍ "حَبَّه") [137]

أَي فَنَدِرُ مَجِيءُ الْمَعْدِيِّ بِالْكَسْرِ فَقَطْ فِي فِعْلٍ وَاحِدٍ وَهُوَ (حَبَّهَ) بِالْمَهْمَلَةِ (يَحِبُّهُ) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَكُسْرِ الْحَاءِ لُغَةً فِي (أَحَبَّهَ يُحِبُّهُ) وَمِنْهُ صِيغُ الْمَحْبُوبِ، وَبِهِ قَرِيءٌ شَاذًا [138] [15//أ] {قَاتِبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ} [139] قَالَ فِي الصَّحَاحِ: "لَا يَأْتِي فِي الْمِضَاعِفِ يَفْعَلُ بِالْكَسْرِ إِلَّا وَيَشْرِكُهُ يَفْعَلُ بِالضَّمِّ إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًّا مَا خِلا هَذَا الْحَرْفِ" [140] يَعْنِي حَبَّهَ يَحِبُّهُ.

وَأَمَّا مَا فِيهِ وَجْهَانٌ مِنَ الْمَعْدِيِّ فَهُوَ خَمْسَةُ أَفْعَالٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ:

(...وع ذا

وجهين هَرَّ وَشَدَّ عَلَيْهِ عَلَا)

(وَبَبَّ قَطْعًا وَنَمَّ...)[141]

أَي وَاحْفَظْ صَاحِبَ الْوَجْهَيْنِ مِنَ الْمَعْدِيِّ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَفْعَالٍ كَمَا تَقَدَّمَ.

الأول: (هَرَ) يقال (هَرَ فلانُ الشيءَ [142] يَهْرُهُ وَيَهْرُهُ) كرهه، وَهَرَّتِ القومُ الحربَ [143] كذلك، وأصله (هَرَ الكلبُ يَهْرُ) بالكسر لا غير هريراً صوت من غير بُحاح.

الثاني: (شَدَّه يَشِدُّهُ وَيَشُدُّهُ) أو ثقه، وأصله شَدَّ الشيءُ في نفسه يَشِدُّ أي اشتدَّ وصار شديداً.

الثالث: (عَلَّ) يقال: (عَلَّه الشرابَ [144] يَعَلُّه وَيَعُلُّه) سقاه عِللاً بعد تَهَلٍّ، والتَّهَلُّ الشَّرْبُ الأول، والعَلَلُ الشَّرْبُ الثاني.

الرابع: (بَتَّ) يقال: (بَتَّ يَبْتُه وَيَبْتُه) قطعهُ، وأصله من بَتَّ يَبْتُ أي انقطع (انبتت)، قال الشارح: "ولم يظهر لي وجه تقييد الناظم له بقوله قطعاً" [145] إلا أن يكون تفسيراً فقط.

الخامس: (نَمَّ) [146] يقال: (نَمَّ الحديثَ يَنْمُهُ وَيَنْمُهُ) حملة وأفشاه [147] وأصله من نَمَّ الحديثُ نفسه يَنْمُ فشاه. تنبيه:

قال الشارح [148]: أشار في الصحاح [149] إلى أن الذي سهَّل مجيء الوجهين في هذه الأفعال لزومها مرّة، وتعديها أخرى، وذكر أنها أربعة فلم يذكر مجيء الوجهين [15//ب] في (هَرَّة)، وحكاهما في القاموس، وكلام الناظم يوهم الحصر في هذه الخمسة، وعبر في التسهيل [150] بقوله: والتزم الضم في المضاعف المعدى غير المحفوظ كسره لكنه لم يزد في شرحه [151] على الخمسة، وقد ظفرت في القاموس بأربعة أفعال بعضها في الصحاح أيضاً مع ما سبق من حصره لها في الأربعة السابقة وهي: (تَتَّ الخَبَرَ) بالنون (يَنْبُتُهُ وَيَنْبُتُهُ) أفشاه، و(شَجَّ رأسه يَشِجُّه وَيَشِجُّه) و(أَصَّه) بالمعجمة إلى كذا (يُؤَصُّه وَيُؤَصُّه) ألجأه، وهذه الثلاثة في القاموس و(رَمَّه) بالراء (يَرْمُ وَيَرْمُ) أصله ذكره بالوجهين أيضاً في الصحاح مع حصره السابق قد نظمتها فقلت [152]:

ومثل هَرَ يَنْبُتُ شِجَّهُ وكذا  
ك أَصَّه رَمَّه أي أصلح العلملا

انتهى.

وأما ما ندر من المضاعف اللازم فهو كما سبق على ضربين. ضرب التزموا فيه الضم على خلاف قياسه.

وضرب جاء فيه الوجهان.

والضرب الأول: ثمانية وعشرون فعلاً وقد أشار إليه بقوله:

(....واضمم مع الـ

لزوم في امر به وجل مثل جلا)

أي وضمم عين المضارع من المضاعف مع لزومه على خلاف قياسه في هذه الأفعال المذكورة:

أولها: (مَرَّ به يَمُرُّ).

والثاني: (جَلَّ الرجلُ عن منزله يَجُلُّ) ارتحل عنه مثل جلا عنه جلاء، ومن هذا {وَلَوْلا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ} [153]، وأما جَلَّ قدره يَجَلُّ فبالكسر لا غير، واحترز عنه بقوله مثل جلا بجر مثل على البديل أو نصبه على الحال.

الثالث: (هَبَّتْ) [154] [16//أ] (يقاله هَبَّتِ الرِّيحُ تَهَبُّ) بضم عين

المضارع.

الرابع: (دَرَّتْ) يقال: (فَرَّتِ الشمسُ تَدْرُ) أي فاض شعاعها على الأرض.

والخامس: (أَجَّ) يقال: (أَجَّتِ النَّارُ تَوْجًا).  
والسادس: (كَرَّ) يقال: (كَرَّ عَلَى قِرْنِهِ يَكُرُّ) رجع.  
السابع: (هَمَّ بِهِ) يقال: (هَمَّ بِالْأَمْرِ يَهْمُ بِهِ) [155].  
الثامن: (عَمَّ) يقال: (عَمَّ النَّبْتُ يَعْمُّ).  
التاسع: (رَمَّ) يقال: (رَمَّ بِأَنْفِهِ يَرْمُ) تكبر.  
العاشر: (سَخَّ) يقال: (سَخَّ الْمَطَرُ يَسْخُجُ) نزل بكثرة.  
الحادي عشر: (مَلَّ) في سيره يَمْلُ مَلًّا أَسْرَعُ (أَيُّ) ك(ذملا) في سيره ذميلاً،  
وقيده بذلك ليحترز عن (مَلَّ الْخَبْرُ) أَي أَدْخَلَ الْمَلَّةَ وَهِيَ الرَّمَادُ الْحَارُّ فَإِنَّهُ  
مَعْدِي، وَأَمَّا (مَلَّه) بِمَعْنَى ضَجَرَ مِنْهُ فمضارعه (يَمَلُّه) بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ  
(فَعَلَ) الْمَكْسُورِ.

والثاني عشر: (أَلَّ) السَّيْفُ (يَأُولُ) بِمَعْنَى لَمَعَ، وَأَلَّ الْعَلِيلُ أَيْضًا يَأُولُ أَلًّا أَي  
صَرَخَ، وَلِذَا قِيلَ (لَمَعًا وَصَرَخًا) كَذَا وَقِيْدُهُ فِي التَّيْسِهِيلِ [156] بِذَلِكَ، قَالَ فِي  
الْقَامُوسِ: (أَلَّ الْمَرِيضُ وَالْحَزِينُ يَبُلُّ) وَ(أَلَّ يَأُولُ) بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ بَرَقَ فَجَعَلَ  
الصَّرْحُ [157] بِالْكَسْرِ لَا غَيْرَ عَلَى الْقِيَاسِ، وَاللَّمْعُ بِوَجْهَيْنِ فَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ  
الثَّانِي فِيهِ مَخَالَفَةٌ لِلنَّاطِمِ مِنْ وَجْهَيْنِ [158].

الثالث عشر: (شَكَّ) (يَشْكُ) أَي تَرَدَّدَ.  
الرابع عشر: (أَبَّ) بِالْمَوْحِدَةِ الرَّجُلُ يَأُوبُّ إِذَا تَهَيَّأَ لِلذَّهَابِ كَذَا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ  
تَبَعًا لِلجَوْهَرِيِّ وَالضِّيَاءِ [159]، وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ: (أَبَّ يَأُوبُّ) بِالضَّمِّ  
وَالْكَسْرِ، فَجَعَلَهُ مِنَ الضَّرْبِ الثَّانِي [16/ب].

والخامس عشر: (شَدَّ) الرَّجُلُ (يَشُدُّ) (أَي عدا)، وقيده بذلك القيد ليحترز  
مَنْ شَدَّ الْمَتَاعَ بِهِ يَشُدُّهُ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ مَعْدِي، وَأَنْ فِيهِ وَجْهَيْنِ.  
السادس عشر: (سَنَّقَ) عَلَيْهِ الْأَمْرُ يَسْنُقُ سَنَقًا وَمَشَقَّةً إِذَا أَضْرَبَهُ.

السابع عشر: (خَشَّ) فِي الْإِشْيَاءِ يَخْشُ أَي دَخَلَ.  
الثامن عشر: (عَلَّ) فِيهِ يَعْغُلُ هُوَ بِمَعْنَى مَا قِيلَهُ وَلِذَا قَالَ: (أَي دَخَلَ) وَقِيْدُهُ بِهِ  
لِيحْتَزَرَ عَنِ (عَلَّ) الْمَتَاعَ أَي سَرَقَهُ فَإِنَّهُ مَتَعَّدٌ.

التاسع عشر: (قَشَّ قَوْمٌ) (يَقْشُونَ بِالْقَافِ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةُ حَسَنَ حَالِهِمْ  
بَعْدَ بؤْسِ).

العشرون: (جَنَّ) وَقَدْ أَمَّارٌ لَهُ بِقَوْلِهِ: (عَلَيْهِ اللَّيْلُ جَنَّ) يَجْنُّ.  
والحادي والعشرون: (رَشَّ الْمَزْنُ) يَرْشُّ أَي أَمَطَرَ، وَالْمَزْنُ السَّحَابُ.  
الثاني والعشرون: (طَشَّ) أَي أَمَطَرَ مَطَرًا خَفِيفًا دُونَ الرَّشِّ كَذَا ذَكَرَهُ  
المؤلف، وَمَفْهُومُ الصَّحَّاحِ أَنَّهُ بِالْكَسْرِ عَلَى الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ "طَشَّ الْمَزْنُ  
يَطِشُّ" وَلَمْ يَنْبَهْ عَلَى شذوذه كعادته فيما شدَّ، وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ: "طَشَّتِ  
السَّمَاءُ تَطِشُّ" بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ، وَعَلَيْهِ فَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الثَّانِي.

والثالث والعشرون: (تَلَّ) الْفَرَسُ وَالْحِمَارُ بِالْمَثَلَةِ يَتَلُّ، وَنَبَّهَ الْمُصَنِّفُ عَلَى  
أَن أَوَّلَهُ بِالْفَتْحِ بِقَوْلِهِ: (أَوَّلَهُ تَلًّا) أَدْغَمَتِ اللَّامُ فِي اللَّامِ، وَبَيَّنَّ مَعْنَاهُ بِقَوْلِهِ:  
(أَي رَاثًا)، وَقِيْدُهُ بِهِ [160] لِيحْتَزَرَ عَنِ تَلَّ التُّرَابَ يَتَلُّهُ إِذَا صَبَّهُ.

[17/أ] الرابع والعشرون: (طَلَّ دَمَهُ) يَطْلُ أَي ضَاعَ وَهَدَرَ.  
الخامس والعشرون: (حَبَّ الْحِصَانُ) يُحَبُّ أَسْرَعُ (وَ) يُقَالُ حَبَّ (نَبْتًا) يَخْبُ  
طَالَ بِسُرْعَةٍ فَقَوْلُهُ (نَبْتًا) مَعْطُوفٌ عَلَى الْحِصَانِ.  
السادس والعشرون: (كَمَّ نَخْلًا) يَكُمُّ إِذَا طَلَعَ أَكْمَامَهُ.

السابع والعشرون: (عَسَّتْ ناقةً) تَعَسُّ رعت وحدها ولذا قال: (ب...حَلَاً) أي بموضع خالٍ، وأصله المدُّ، وقصره للضرورة ويجوز أن يراد به المقصورة غير المهموز وهو الحشيش الرطب، والباء بمعنى من.

والثامن والعشرون: (قَسَّتْ) الناقة بالقاف والسين المهملة تَقْسُّ ك(عَسَّتْ تَعَسُّ) ولذا قال (كذا).

فهذه ثمانية وعشرون فعلاً، وسبق الانتقاد عليه في ثلاثة أفعال منها وهي: (أَلَّ وَأَبَّ وَطَشَّ).

تنبيهان:

الأول: قوله خَبَّ الحصان فعل وفاعل، ونبت معطوف عليه، وكذا قوله كَمَّ نخل وعَسَّتْ ناقةً فعل وفاعل، وقوله قَسَّتْ كذا مبتدأ وخبر.

الثاني: قال الشارح [161]: كلامه يوهم الحصر فيما ذكر، وعَبَّرَ في التسهيل [162] بقوله: والتزم الكسر في المضاعف اللازم غير المحفوظ ضمُّه لكن لم يزد في شرحه [163] على ما ذكر في النظم وقد ظفرت في الصحاح والقاموس بأفعال من هذا الضرب نقلًا فيها التزام الضم وهي ثمانية عشر فعلاً:

مَتَّ إِلَيْهِ بِقِرَابَةٍ وَنَحَوَهَا يَمْتُتُ أَي تَوَسَّلَ.

وَتَجَّ الْمَاءُ يَتَّجُ أَي سَالَ [// 17 / ب].

وَيَسَّجَّ بَطْنُهُ يَسُجُّ بِالْجِيمِ (رَقٌّ) الْخَارِجُ مِنْهُ.

وَأَحَّ الرَّجُلُ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ يُؤْحُّ سَعْلًا

وَيَسَّحَّتِ الْجِرَادَةُ بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ تَسُحُّ أَثْبَتَتْ ذَنْبَهَا لِتَبْيِضَ.

وَأَدَّ الْبَعِيرُ يُؤَدُّ رَجَعَ الْحَنِينَ فِي جَوْفِهِ [164].

وَحَدَّ عَلَيْهِ يَحُدُّ حِدَّةً غَضَبًا.

وَعَرَّ الظُّلِيمَ بِالْمَهْمَلَتَيْنِ يَعْرُّ صَاحًا.

وَحَصَّ الْحِمَارَ بِالْمَهْمَلَتَيْنِ يَحُصُّ حُصَاصًا إِذَا ضَرَطَ.

وَلَطَّتِ النَّاقَةُ بِذَنْبِهَا تَلَطُّ الصَّقْتَهُ بَيْنَ فَخْذَيْهَا.

وَكَفَّ بَصْرَهُ يَكْفُ عَمِي، وَكَذَا كَفَّتِ النَّاقَةُ إِذَا تَأَكَلَتْ أَسْنَانَهَا مِنَ الْكَبْرِ.

وَبَقَّ فِي كَلَامِهِ يَبُقُّ بِالْمَوْحِدَةِ بَقَاقًا [165] بِالْفَتْحِ أَكْثَرُ.

وَشَقَّى بَصْرَ الْمَيْتِ يَشُقُّ تَبِعَ رُوحَهُ وَلَا يُقَالُ شَقَّى الْمَيْتُ بِبَصْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَازِمٌ.

وَعَكَّ يَوْمُنَا يَعْكُ إِشْتَدَّ حَرُّهُ مَعَ سَكُونِ رِيحِهِ.

وَقَكَّ الرَّجُلُ يَقُكُّ قَيْكَاكَ أَي هَرَمَ.

وَأَمَّتِ الْمَرْأَةُ تَوْمُ أُمُومَةٍ صَارَتْ أُمًّا.

وَعَمَّ يَوْمُنَا يَعْمُّ بِالْمَعْجَمَةِ إِشْتَدَّ حَرُّهُ.

وَحَنَّ عَنْهُ بِالْمَهْمَلَةِ يَحُنُّ اعْرَضَ وَصَدَّ.

فهذه الثمانية عشر تلحق بالثمانية والعشرين ليصير المستثنى من هذا

الضرب ستة وأربعين [166] وقد نظمناها فقلت:

وَمَعَ ثَمَانِيَةٍ عَشْرٍ كَمَّتْ بِهِ

يَمُتُّ تَجَّ وَسَجَّ أَحَّ أَي سَعْلًا

سَخَّتْ وَأَدَّ وَحَدَّ عَرَّ حَصَّ وَلَطَّ

طَلَّتْ نَاقَةٌ كَفَّتْ سَبَّ طَرَفَهُ فَعَلًا

وَبَقَّ قَكَّ وَعَكَّ الْيَوْمُ عَمَّ وَأَمَّ

مَتَّ أَمَّنَا حَنَّ عَنْهُ مَعْرَضًا كَمَلًا

اهـ.

وأما الضرب الثاني:

وهو ما جاز فيه وجهان [18//أ] من مضارع المضاعف اللازم فأضار إليه بقوله:

(وَعِ وَجْهِي) [167] أي واحفظ الوجهين الجائزين في مضارع هذه الأفعال وهي ثمانية عشر فعلاً:

الأول: (صَدَّ) عن الشيء يَصِدُّ وَيَصُدُّ أي أعرض، وكذا صَدَّ منه أي صَجَرَ، فالكسر على القياس، والضم على الشذوذ، وبهما قرئ {إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ} [168]، وأصله صَدَّه عن كذا أي منعه يَصُدُّه بالضم لا غير معدِّي، ثم طرأ له اللزوم، وقد أشار في الصحاح إلى أن الضم في المضاعف اللازم لا يأتي إلا لمخالطة التعدّي كما أشار إلى ذلك الشارح [169].  
الثاني: (أَثَّ) بالمثلثة يقال: أَثَّ الشَّعْرَ والنبات يُوْتُ وَيُتُّ أي كثر والتفُّ فهو أثيث.

الثالث: (حَرَّ) الحجرُ الصَّلْدُ يَحْرُّ وَيَحْرُّ أي سقط من علو إلى سفلى، وكذا حَرَّ الإنسان لوجهه، والكسر أفصح، وعليه أجمع القراء في قوله تعالى: {يَخْرُونَ لِلذَّقَانِ يَبْكُونَ} [170] {يَخْرُونَ لِلذَّقَانِ سُجْدًا} [171] فلا مفهوم لتقييده بالصَّلْدِ؛ وإنما هو فرضٌ مثال.

الرابع: (حَدَّتْ) المرأةُ بالحاء المهملة على زوجها تَحْدُ وتَحُدُّ تركت الزينة، وأصله حَدَّه أي منعه بالضم لا غير وكأنها منعت نفسها من الزينة وامتنعت فالكسر باعتبار لزومه، والضم باعتبار تعدّيه.

الخامس: (تَرَّتْ) العينُ بالمثلثة تَثِرُّ وتَثِرُّ أي غرر دمعها، وكذا [18//ب]، السحابة فهي تَرَّةٌ، وأصله من تَرَ الثوبُ يَثِرُّه مثل دَرَّه يَدُرُّه وتلَّهُ أيضاً يَثَلُّه بالضم لا غير.

السادس: (جَدَّ) بالجيم في عمله يَجْدُّ وَيَجْدُّ جِدًّا بالكسر [172] أي قصده بعزم وهمّة، ولذا قال (من عملا)، وأصله من جَدَّ الحبلَ وغيره أي قطعه يَجْدُّه بالضم لا غير، وكأنه قطع كلَّ شاغل عنه.

السابع: (تَرَّتْ) يده تَثِرُّ وتَثِرُّ إذا بانَت عند القطع.

والثامن: (طَرَّتْ) تَطَرُّ وتَطَرُّ بمعنى ما قبله.

والتاسع: (دَرَّتْ) الناقَةُ باللبن تَدِرُّ وتَدُرُّ من قولهم (دَرَّها) والأكثر (دَرَّرها) تدريراً) استحلب لبنها.

العاشر: (جَمَّ) الماءُ يَجْمُ وَيَجْمُ كثير واجتمع من جَمَّه يُجْمُه [173] بالضم لا غير إذا جمعه فهو جَمٌّ أي كثير.

الحادي عشر: (سَبَّ) حِصَانٌ يَسْبُ وَيَسْبُ وَيَسْبُ شَبَاباً بالكسر [174] إذا مَرَحَ وَنَشِطَ فرفع يديه جميعاً من سَبَّ النارُ يَسْبُها إذا أوقدها بالضم لا غير، وأما (سَبَّ) الغلامُ يَسْبُ شَبَاباً بالفتح [175] فبالكسر [176] لا غير؛ ولذا قيده بإسناده للحصان؛ ليحترز عن هذا.

الثاني عشر: (عَنَّ) له الشيء يَعْنُ وَيُعْنُ أي عرض.

الثالث عشر: (فَحَّتْ) الأفاعي بالحاء المهملة والمعجمة [177] أيضاً تَفْحُ وتَفْحُ إذا نفخت بفمها وصوتت.

الرابع عشر: (سَدَّ) بالمعجمتين يَسْدُ وَيَسْدُ وَيَسْدُ أي انفرد عن الجماعة.

الخامس عشر: (شَخَّ) بماله يَشِخُّ وَيَشِخُّ أي يَخِلُّ [19//أ].

السادس عشر: (شَطَّتِ) الدارُ تَشِطُّ وتَشِطُّ أي بعدت.

السابع عشر: (تَسَّ) الشيءُ بالنون والسين المهملة يقال: تَسَّ اللحمُ وغيره  
يَتَسُّ وَيُتَسُّ أي جَفَّ وذهبت رطوبته.  
الثامن عشر: (حَرَ) نهارٌ يَحْرُ وَيَحْرُ أي حميت شمسه، وفيه لغة أخرى يَحْرُ  
بالفتح فيكون من باب فَعَلَ بالكسر.  
تنبيهان:

الأول: قال الشارح [178]: كلامه أيضاً يوهم الحصر فيما استثناه، ولم يزد  
أيضاً في شرح التسهيل [179] على ما ذكره في النظم، وقد ظفرت بأفعال  
نقل فيها الوجهين صاحبُ القاموس، وبعضها أيضاً في الصحاح وهي ثمانية:  
سَتَّ الأمرُ يَسْتُ وَيَسْتُ أي تفرَّق والأكثر سَتَّتْ أي فرَّقَه.  
وعَرَّتِ الإبلُ بمهملتين تَعُرُّ وتُعُرُّ أي سلمت [180].  
وقَرَّ يوماً يَقَرُّ وَيَقَرُّ قرأً بالضم أي برَدَ، وفيه لغة أخرى (قَرَّ يَقَرُّ) بالفتح ك(حَرَ  
النهار يَحْرُ) علي ما تقدّم.  
وأزَّتِ القدرُ تَوْزُّ وتَوَزُّ أزيلاً سمع لغليانها صوت.  
ورَزَّتِ الجرادُ تِرْزُّ وتَرَزُّ [181] بتقديم الراء غرزت ذنبها لتبيض من رَزَّه  
يَرَزُّه أثبتته في الأرض.  
وأصَّتِ الناقةُ تَيْصُّ وتَوْصُّ اشتدَّ لحمها وسمنت.  
وكَعَّ عن الشيء يَكَعُّ ويَكَعُّ جَبْنٌ وضعفٌ من كَعَّه إذا كرهه.  
وحَلَّ لحمه بالمعجمة يَخِلُّ ويَخُلُّ هزلٌ فهو حَلٌّ بالفتح.  
وقد نظمتها فقلت:

ومثل صدِّ بوجهين ثمانية [19/ب]

عَرَّتْ وشَتَّ وأزَّ القدر حين علا  
فرَّ النهار وأصَّت ناقة كذا  
رَزَّ الجراد وكَعَّ خلُّ أي هزلاً

فهذه الثمانية تلحق بالثمانية عشر فيصير المستثنى من هذا الضرب ستة  
وعشرين انتهى.

التنبيه الثاني:

قال الشارح [182] أيضاً: "اعلم أن العلة في التزامهم ضم عين المضارع  
المضاعف المعدى أنه كثيراً ما يتصل به ضمير المفعول ك(مَدَّه يَمُدُّه) فلو  
كسروا عينه لزم الانتقال من كسرة إلى ضمة وهو ثقيل [183]؛ ولهذا لم  
يشد منه إلا (حَبَّه يَحِبُّه) منفرداً، والخمسة المشتركة التي ذكرها الناظم مع  
الأربعة التي زدناها فانحصر المستثنى منه في عشرة، وأما المضاعف اللازم  
فإنما كسروا عينه فرقاً بينه وبين المعدى، فلهذا سهل ضمه على ألسنتهم  
فكثر المضموم منه منفرداً ومشتركاً كما سبق حتى بلغ المجموع اثنين  
وسبعين، لكن مهما أمكن تأويل الضم أنه باعتبار تعدية الفعل كما فعلت ذلك  
في كثير من الأمثلة ظهر وجهه للطالب" انتهى.

تابع بقية البحث ...

[1] في اعتراضه على ابن مالك في باب أبنية الفاعلين والمفعولين إذ جمع فاعلاً ومفعولاً على فاعلين ومفعولين مع أن المراد بهما هنا الأبنية لا الذوات، وجمع السلامة خاص بالعقلاء وصفاتهم قال في اللوحة: 41/ب: "باب أبنية: جمع بناء والمراد به الصيغ أي صيغة أسماء الفاعلين جمع فاعل والمفعولين جمع مفعول، واعترض هذا الجمع بأن فاعلاً ومفعولاً اسمان للفظ وهو غير عاقل، ولا يكون هذا الجمع إلا للعقلاء، وأجيب بأن ما ذكر اسم للمعنى والذوات الفاعلة أو المفعولة لا للفظ وغلب العاقل على غيره فساغ الجمع أفاده العلامة السجاعي عن ابن أم قاسم " وهو في فتح الجليل.

والموضع الثاني الذي نقل فيه عن السجاعي في اللوحة 42/ب في الخلاف في أبنية الصفة المشبهة حول الجزم بمدى قياس فعيل دون فَعْل من فَعْل المضموم العين قال: "قالو وإنما لم يصرح بالقياس لأنه لم يطرد فيهما السماع اطراداً يقطع فيه بالقياس، وغيره يرى أن فعياً يقاس مطرداً دون فَعْل أفاده العلامة السجاعي " وهو موجود في فتح الجليل.

[2] في تعريف اللغة في اللوحة 6/ب من النسخة ف قال: "وقال بعض المحققين اللغة في الاصطلاح استعمال الألفاظ لا نفس الألفاظ" وكتب بالهامش المراد من بعض المحققين الشيخ محمد الأمير في حاشيته على الشذور. أه. من تقرير المؤلف.

[3] تاريخ الأدب العربي: 5/292.

[4] تاريخ الأدب العربي: 5/292.

[5] المرجع السابق: 5/292.

[6] شرح ابن الناظم: 29.

[7] تاريخ الأدب العربي: 5/292.

[8] المرجع السابق: 5/292.

[9] المرجع السابق: 5/293.

[10] تسهيل الفوائد: 31.

[11] تاريخ الأدب العربي: 5/293.

[12] مقدمة التسهيل: 31.

[13] فتح الأقفال: 40.

[14] فتح الأقفال: 165.

[15] هو جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك الحميري الحضرمي الشافعي عالم مشارك في الحديث والنحو والصرف وغيرها ولد في حضرموت عام 869 هـ، وتوفى عام 930 هـ بالهند. تنظر ترجمته في كشف الظنون: 1346، 1548، 1843. والنور السافر: 142-152.

[16] القطع: إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً، والأقطع. المقطوع اليد. لسان العرب قطع 8/276.

[17] البتر: استئصال الشيء قطعاً، والأبتر: من الدواب المقطوع الذنب من أي موضع كان. الصحاح (بتر): 2/584، واللسان 4/37.

[18] الجذم: هو القطع، والمجدوم المقطوع اليد، وقيل الذي ذهب أنامله. الصحاح (جذم): 5/884.

[19] الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده: 2/359 بلفظ "كل كلام، أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر اللو عز وجل فهو أوتر، أو قال أقطع"، وفي شرح السنة للبغوي 9/51 "كل كلام لا يبدأ بالحمد لله فهو أجدم"، ولأحمد بن محمد الصديق الغماري رسالة سماها: الاستعاذة والحسبلة ممن صحح حديث البسمله، هو يرى أن الحديث بلفظ لا يبدأ بسم موضوع، وأن الصحيح بلفظ لا يبدأ بالحمد لله. كما هو عند البغوي.

[20] أخرجه أبو داود في كتاب الهدى في الكلام: 5/172 من طريق أبي هريرة بلفظ "كل كلام لا يبدأ بالحمد لله فهو أجدم". وأخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح، وباب خطبة النكاح برقم 1894 من طريق محمد بن خالد مسنداً ومرسلاً.

[21] ابن الصلاح هو: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهرزوري ولد عام 577، وتوفى عام 643 محدث. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء 23/140، وفيه ثبت طویل بمصادر ترجمته لراغبی المزید.

[22] والنووي في كتاب الأذكار: كتاب حمد الله تعالى برقم 288 قال وهو حديث حسن، وفي كتاب أذكار النكاح برقم 701 قال هذا حديث حسن، وابن حجر في نتائج الأفكار.

[23] في ح القرافي، والعراقي هو أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي زين الدين من كبار أهل الحديث ولد عام 725 وتوفى عام 806 بعد من شيوخ ابن حجر العسقلاني. تنظر ترجمته في إنباء الغمر لابن حجر: 5/170، والضوء اللامع: 4/171، وحسن المحاضرة: 1/204 وغيرها.

أما القرافي فالمشهور منهم رجلان أحدهما: أحمد بن إدريس القرافي المالكي أصولي فقيه توفي عام 684هـ، ترجمته في الديباج المذهب 62، وأما الآخر فهو محمد بن يحيى القرافي فقيه لغوي مالكي المذهب توفي عام 1008، تنظر ترجمته في خلاصة الأثر: 4/258 ونيل الابتهاج: 603. [24] التذكرة كتاب للعراقي مطبوع.

[25] الضمير يعود للعراقي، والمعنى أن ابن الصلاح لا يرى التصحيح في زمانه هو والأزمة التي تليه.

[26] وبناء على رأي النووي يجوز التصحيح والتضعيف في زمن العراقي والأزمة التي تليه.

[27] الإمام النووي هو: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي محدث فقيه له شرح على صحيح مسلم ولد عام 631، وتوفى عام 676. تنظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي: 8/395، البداية والنهاية: 13/278، ولم يترجم له الذهبي في السير وإنما ترجم له في تذكرة الحفاظ.

[28] وهناك معانٍ لغوية أخرى لكلمة الصرف منها: التحويل، والتصيير، ورد الشيء عن وجهه وهي معانٍ قريبة من بعضها. ينظر اللسان (صرف) 9/189.

[29] ينظر شرح الشافية للرضي: 1/7.

[30] هو شيخ الكسائي، والقول بأن الهراء هو واضع علم الصرف ليس على إطلاقه فكتاب سيبويه مليء بالمسائل الصرفية، ولكن قد يقال بأن الهراء

هو أول من أفرد علم الصرف بالبحث، والإكثار من مسائل التمارين التي كان النحاة يسمونها تصريفاً فنسب إليه وضع هذا العلم من هذا الباب.  
[31] التصريح بمضمون التوضيح 1/4: "واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء".

[32] الراجح عند علماء العربية أن مصطلح الصرف والتصريف يطلق على مسمى واحد دون تفريق، وبعضهم حاول التفريق بين المصطلحين إذ يرى أن الصرف يطلق على العلم المتعارف عليه الآن، أما التصريف فهو يطلع على ما يعرف بمسائل التمرين عند الصرفيين كان تأخذ من كلمة ما بناء لم تبنيه العرب منها على وزن ما بنته العرب من غيرها ثم تعمل في البناء الذي أخذته ما يقتضيه قياس كلامهم من أحكام تصريفية. ينظر دروس التصريف لمحمد محيي الدين عبد الحميد: 4.

[33] مصطلح منطقي، وهو أحد أجزاء القضية الحملية، وهي ثلاثة أجزاء المحمول، والموضوع، والنسبة، فالمحمول هو المسند، أو المحكوم به سواء تقدّم أم تأخر نحو زيد كاتب فالمحمول في هذا المثال هو كلمة كاتب، والموضوع هو كلمة زيد. ينظر تسهيل المنطق: 37.

[34] مصطلح منطقي يراد به: المسند إليه أو المحكوم عليه سواء تقدم أم تأخر: المرجع السابق: 37.

[35] ينظر في هذه المسألة: اشتقاق أسماء الله للزجاجي: 255، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري المسألة الأولى، وأسرار العربية له: 4، والتبيين للعكبري: 132، وشرح ابن يعيش: 1/23، وائتلاف النصر: 27.

[36] في قول ابن مالك: لَفَعْلُ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ  
[37] البيتان لابن معيط في ألفيته شرح عبد العزيز القواس: 1/217 وهما عنده هكذا:

وَاشْتَقُّهُ مِنْ وَسَمِ الْكُوفِيِّونَ  
وَاشْتَقُّوا الْإِسْمَ مِنْ سِيمَا الْبَصْرِيِّونَ  
دَلِيلُهُ الْأَسْمَاءُ وَالسَّمِيُّ  
وَالْمَذْهَبُ الْمُقَدَّمُ الْجَلِيُّ

ولم أجد هذين البيتين في الكافية الشافية، وقد رجعت إلى متن الكافية الشافية المطبوع في مطبعة الهلال عام 1332هـ ورجعت أيضاً إلى شرح الكافية الشافية المطبوع بتحقيق عبد المنعم هريدي فلم أظفر بطائل.  
[38] في لفظ الجلالة رايان أحدهما يقول بأن لفظ الجلالة علم مرتجل، والآخر يقول باشتقاقه، والقائلون بالاشتقاق مختلفون مم اشتق على أربعة أقوال أنظرها مفصلة في: الاشتقاق لابن دريد 11، واشتقاق أسماء الله الحسنی للزجاجي، وشرح التصريف الملوكي للثمانيني بتحقيقنا 374 ففيه ثبت طویل بالمراجع التي تناولت هذه القضية.

[39] أول قوله:

حمداً يبلغ من رضوانه الأملأ

الحمد لله لا أبغي به بدلاً

[40] تقدم الإشارة إليهما في ص 167.

[41] علي بن محمد بن عبد الرحمن الأحموري ولد عام 967، وتوفى عام 1066هـ.

تنظر ترجمته في خلاصة الأثر: 3:157، وهديّة العارفين: 1/758، ومعجم المؤلفين: 7/207، والأعلام: 5/13.

[42] آل عمران: 83.

[43] التوبة: 47.

[44] من قوله في البيت السابق: الحمد لله لا أبغي به بدلا.

[45] الأعراف: 62.

[46] كلمة رضوان وردت في القرآن ثلاث عشرة مرّة، وقرأ عاصم برواية أبي بكر بضم الراء في القرآن كله إلا في آية المائدة {يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا} فإنه قرأها بالكسرة وقرأ الباكون بكسر الراء في القرآن كله. ينظر السبعة: 202، والمبسوط لابن مهران الأصبهاني: 141.

[47] المراد بثاني العقود ثاني المائدة في قوله تعالى {يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا} فإن عاصمًا قرأ هذه الآية فقط بكسر الراء برواية أبي بكر بن عياش. ينظر إتحاف فضلاء البشر: 172.

وسورة المائدة تسمّى بالعقود وبالمنقذة قال الزركشي في البرهان في تعدد أسماء السور: 1/269 "وقد يكون لها ثلاثة أسماء كسورة المائدة والعقود والمنقذة" وسمّيت بالعقود نظراً لقوله تعالى في أولها {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ}.

[48] المراد بالوسائط هنا وسائل تبليغ الرسائل ولا شك أن الرسل صلى الله عليهم وسلم هم أعظم وسائل تبليغ الرسائل السماوية، وليس المراد بالوسائط ما يعتقده الصوفية من التقرب بالأضرحة والأولياء ثم إن الرسل عليهم السلام ينهون عن كل ضير لا أنهم يدفعون الضير إذ دفع الضير لله سبحانه وتعالى.

[49] من قوله:

ساداتنا آله وصحبه الفضلا

ثم الصلاة على خير الورى وعلى

[50] المتأخرون من النحاة يعزّون هذا الرأي لسيبويه، والمتقدمون يعزّونه للأخفش وهو المتفق مع كتابه معاني القرآن 1/93 قال: (باب أهل وآل... وإنما هي همزة أبدلت مكان الهاء) وقال ابن جنّي في سر الصناعة 1/103 في معرض حديثه عن آل وأصلها وأن همزتها منقلبة عن هاء (والذي عليه العمل كما قدّمناه وهو رأي أبي الحسن فاعرفه).

ومن الذين عزّوه لسيبويه أبو الحسن علي بن محمد الأشموني: 1/13.

[51] هو رأي يونس بن حبيب ووافقته الكسائي ينظر قي ذلك الاقتصاب: 1/39، وشرح التصريف الملوكي للثمانيني بتحقيقنا: 314.

وينظر في إضافة آل المرجع التالية: لحن العامة لأبي بكر الزبيدي: 41، وسر صناعة الإعراب: 100، والاقتصاب: 1/35، والروض الأنف للسهيلي: 1/167، والممتع لابن عصفور: 348، والمساعد لابن عقيل: 2/347، والأشموني: 1/13، وهمع الهوامع: 4/285، والأشباه والنظائر: 2/207. والمعاجم الكبيرة (أهل + أول).

[52] قال في اللسان سفر "والسَّفَرُ جمع سَافِرٍ، والمسافرون جمع

مسافرٍ، والسفر والمسافرون بمعنى "

[53] لأن فُعلاء جمعُ لفعل ككريم وكرماء، وكثر في فاعل إن دلّ على غريزة كعاقل وفُعلاء وفاضل فُضلاء وشاعر وشُعراء.

ينظر شرح الشافية: 2/157، والأشْمُونِي: 4/139، وتصريف الأسماء  
للطنطاوي: 222.

[54] الحديد: 10.

[55] رواية البخاري ومسلم: "أحدكم".

[56] رواه البخاري بسنده عن أبي ذر الغفاري في كتاب فضائل الصحابة  
حديث رقم 3470، ورواه مسلم بسنده عن أبي هريرة في كتاب فضائل  
الصحابة حديث رقم 2540.

[57] من قوله:

يُخْزَمَنُ اللُّغَةُ الأَبْوَابِ والسَّبَلَا

وبعد فالفعل من يحكم تصرفه

[58] هذا اللغز وحله في حاشية السجاعي على قطر الندى: 5

[59] هو محمد الأمير الكبير كما هو مدوّن على هامش النسخة ف بتقرير  
المؤلف.

[60] هكذا في ف، وفي ح وبدل لنا.

[61] من قوله:

يُحَوِي التَّفَاصِيلِ من يستحضر الجُمَلَا

فهاك نظماً محيطاً بالمهمّ وقد

[62] القول بإبدال الكاف همزة منسوب إلى ابن قتيبة في تفسير غريب

القرآن: 484، وهو إبدال لغوي لا صناعي.

[63] الحاقّة: 19.

[64] في ف الجملة.

[65] ينظر في هذا الباب: سيوبه: 4/5، 9، 38، ونزهة الطرف: 98،

والممتع: 1/166، شرح الشافية: 1/67، وشرح تصريف العزي: 28، همع

الهوامع: 6/15، والمزهر: 2/37، ودروس التصريف 54

[66] في ح وف فرشخ بالشين والحاء المعجمتين، وهي مادّة أهملها صاحب

اللسان وكثير من المعجميين، وقال عنها صاحب التاج: "الفرشخة بالشين

المعجمة السعة هذه المادة ساقطة من اللسان وغيره من كتب الغريب

وإنما ذكروا معانيها في المهملة قال أبو زياد ما مطر الناس من مطر بين

نواين إلا كان بينهما فرسخ قال والفرسخ إنكسار البرد وإذا احتبس المَطَرُ

اشتدّ البرد وإذا وفي نسخة فإذا مطر الناس كان للبرد بعد ذلك فرشخ هكذا

بالشين المعجمة: والصواب أنه فرسخ بالسين المهملة." اه تاج العروس

(فرشخ).

وقالوا عن فرشخ: "فرشخ إذا قعد مسترخياً فألصق فخذيه بالأرض

كالفرشطة سواء أو فرشخ إذا قعد وفتح ما بين رجليه قاله اللحياني وقال

أبو عبيد الفرشخة أن يفرش بين رجليه ويباعد إحداهما من الأخرى، وقال

الكسائي: فرشخ الرجل في صلاته وهو أن يفحج بين رجليه جداً وهو قائم.

اه. تاج العروس (فرشخ).

وينظر: العين: 3/330، والتهذيب: 5/319، والصحاح (فرشخ): 1/390،

والمحكم لابن سيده: 4/44، والمحيط لابن عباد: 3/265، واللسان

(فرشخ): 2/542.

[67] وردت الكلمتان في ف وح (حربذ وحرمن) الأولى بالحاء المهملة

والذال المعجمة (حربذ) وهي ليست معجمة بهذه الصورة، والثانية بالحاء

المهملة والزاي (حرمز) وتفسيرها عند المعجميين (صار ذكياً)، والمصنّف فسّر معناها بـ(انقبض واجتمع) وهذا المعنى توردته كتب المعاجم في حرمز بالحيم، لا في حرمز بالحاء المهملة.

ينظر الجمهرة: 1141، واللسان (حرمز): 5/334، والتاج (حرمز): 8/47. [68] جاء من باب نصر وكرم، ينظر اللسان لزب: 1/738.

[69] يرى النحاة أن هذه الأفعال من تداخل اللغات، قال ابن خالويه في كتابه ليس في كلام العرب 106: "ليس في كلام العرب فَعْلٌ يستوعب الأبنية الثلاثة فَعْلٌ وفَعْلٌ وفِعْلٌ إلا كمل وكدر وخرت وسخو وسرو". وراجع دروس في التصريف: 64.

[70] وهناك تعليل آخر يذكره النحاة وهو أن الفعل ثقيل بلوازمه وهي الحدث والزمان والفاعل وربما لحقه مفعول وظرف وغيرها فطلب له التخفيف بعكس الاسم فهو خفيف أصالة؛ ولهذا جاز أن تأتي أصول الاسم خماسية، وأن يصل بالزيادة إلى سبعة أحرف ولم يجر أن تزيد أصول الفعل عن أربعة أحرف كما لم يجر أن يزيد على ستة أحرف. [71] من قوله:

والضمّ من فَعْلٍ الزم في المضارع وافُ تح موضع الكسر في المبنيّ من فَعِلًا

[72] انقلاب عين المضارع ألفاً دليل على أن الحركة المنقولة فتحة إذ لو كانت ضمة لسلمت العين من القلب وقيل يكود والضمة في فاء الماضي المسند إلى ضمير المتكلم دليل على أن العين واو وليست ياءً، وعلى هذا فهناك فرق بين (كاد يكيد من المكيدة) و(كاد يكاد من قرب الشيء)، ومما جاء من باب فَعْلٍ مضموم العين معتلها وفيه تداخل لغات قولهم (دُمت تدام، وجُدت تجاد، ومُتّت تمت) وسمع في هذه الأفعال الأربعة: تكود وتموت وتدوم وتجدد على القياس.

ينظر: السيرافي النحوي: 124، والمنصف: 1/256، والأفعال لابن القطاع: 107/3، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/157، وبغية الآمال للبلي: 80.

[73] زاد بعضهم: وَلَعَّ الكلب يَوْلَعُ وَيَلَعُّ، وَوَبَقَ الرجلُ يَوْبِقُ وَيَبِقُ، وَوَجَمَتِ المرأةُ تَوْجَمُ وَتَجِمُّ. وزاد بعضهم وَرَعَّ الرجلُ بفلانٍ يَرَعُّ وَيَرَعُّ المفتوح العين حذف واوه، وقد أشار المصنّف إلى بعض هذه الأفعال في التنبيه الثاني من تنبيهات هذه القضية.

ينظر: بغية الآمال: 85، وفتح الأفعال: 61، ودروس التصريف: 94. [74] كلمة بالفتح سقطت من ح.

[75] جاء الفعل حسب في القرآن بصيغة المضارع في آيات عديدة كقوله تعالى: {يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَعْيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ} و {أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنِي} و {تَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ} و {لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}.

وفي هذه الآيات قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين حيث وقعت، وقرأ الباقون بكسرها.

ينظر: السبعة لابن مجاهد: 191، والمبسوط: 136، والتذكرة لابن غلبون: 342، والإقناع لابن البادش: 615.

[76] يوسف: 87. وفي ح جاءت الآية بياء المضارعة يأسوا وأثبت ما في ب لأنه موافق لرسم المصاحف.

[77]الرعد:31.

[78]وَشُمِعَ الْفَتْحُ فِي فَاءِ الْمَصْدَرِ قَالَ فِي اللِّسَانِ: "الْيَيْسُ بِالضَّمِّ نَقِيضُ الرِّطُوبَةِ وَهُوَ مَصْدَرُ قَوْلِكَ يَيْسُ الشَّيْءُ يَيْبَسُ وَيَيْبَسُ الْأَوَّلُ بِالْكَسْرِ نَادِرٌ يَيْسًا وَيَيْسًا وَهُوَ يَابَسٌ" اللِّسَانُ (يَيْسُ): 6/261.

[79] سَمِعَ الْيَيْسَ بِفَتْحٍ فَسَكُونٌ وَهُوَ فَعْلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٌ يُقَالُ حَطَبَ يَيْسٌ بِمَعْنَى يَابَسَ. قَالَ عُلُقَمَةُ:

تَحْشَحْشُ أَبْدَانُ الْحَدِيدِ عَلَيْهِمْ  
كَمَا حَشَحَشَتْ يَيْسَ الْحَصَادِ  
جُتُوبٌ

وَالْيَيْسُ بِالتَّجْرِيكِ الْمَكَانَ يَكُونُ رَطْبًا ثُمَّ يَيْبَسُ قَالَ تَعَالَى: {قَاصِرٌ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا} وَيُقَالُ لِكُلِّ شَيْءٍ كَانَتْ التُّدْوَةُ وَالرِّطُوبَةُ فِيهِ خَلْقَةٌ فَهُوَ يَيْبَسُ فِيهِ يُبَسًا، وَمَا كَانَ عَرْضًا قَلَّتْ جَفًّا وَطَرِيقٌ يَيْسُ: لَا نَدْوَةَ فِيهِ وَلَا بِلَلٍ.

لسان العرب (ييس): ب 6/261.

[80]ييس ككتف هذه من فائت اللسان وذكرها الفيروز آبادي: ينظر: القاموس المحيط: 751.

[81] هذه الكلمة سقطت من ح.

[82]من قوله:

كسراً لعين مضارع يلي فعلاً

وثقت مع وري المَحِّ احوها وأدم

ينظر في هذه الأفعال: المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني: 37، ونزهة الطرف: 105، وشرح الشافية للرضي: 1/135، وبغية الأمال: 77، والمصباح المنير: 263.

[83] الأنفال: 72. فراها حمزة وحده بكسر الواو ولايتهم، وقرأها الباقون بالفتح. ينظر: السبعة: 309، والمبسوط 192، والإقناع: 656.

[84]الكهف: 44. قرأها حمزة ووافقه الكسائي هنا، وقرأها الباقون بالفتح. ينظر السبعة: 3090، المبسوط: 235، والإقناع: 689.

[85]الفعل ورع سمع فيه أيضاً مع الكسر الفتح، قال سيبويه 4/54:

"وقالوا ورم يرم وورع يرع ورعاً وورماً وپورع لغة" وقال في اللسان (ورع) 8/388: "وقد ورع من ذلك يرع وپورع الأخيرة عن اللحياني رعة وورعاً

ووراعة وتورعاً"، ولكن لما كان الكسر هو المشهور اعتمده ابن مالك وتبعه شرح التنزيل واللامية قال في تاج العروس (ورع) 11/505: "وقد ورع الرجل كورث هذه هي اللغة المشهورة التي اقتصر عليها الشيخ ابن مالك وغيره وأقره شراحه في التنزيل، ومشى عليه ابنه في شرح اللامية".

[86]في ح وف وورعةً بواوين الأولى عاطفة، والثانية فاء الكلمة.

[87]هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ولد عام 640هـ وتوفي شاباً عام 686هـ له شرح على الخلاصة، وعلى لامية الأفعال، وأراد أن يتم شرح التنزيل لوالده فلم يمكنه الأجل بعد أن شرح منه أربعة أبواب، وله في البلاغة كتاب المصباح وكلها قد طبعت.

تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات 1/204، وبغية الوعاة: 1/225. ينظر شرح ابن الناظم على لامية الأفعال: 47 "ووفق الفرس يقق حسن".

[88] شرح التسهيل: 3/438 قال "ووفق الشيء إذا حسن" لم يقيد بالفرس، وإنما التقييد بالفرس من ابنه.

[89] فتح الأفعال: 62.

[90] في ح يحترز.

[91] في ف يَرَى وهي مخالفة لقواعد التصريف؛ لأن الواو لم تقع بين ياء وكسر فتحذف بل هي بعد فتح مثل وجل يوجل، وبالتالي ف(وري يوري) هو الأصوب وهو المرافق لما في اللسان والتاج.

[92] وهما الياء المفتوحة والكسرة وتوضيح هذه المسألة هي: أن مضارع (وَلَيْهَ) الثلاثي (يَوْلِيهِ) حرف المضارعة فيه باء مفتوحة، وعينه مكسورة كسرة ظاهرة - ويسري هذا الحكم مع كسرة العين المقدرة ك(وَقَعَ يَقَعُ) - فالكسرة بعض الياء وهي ترغب في الاتصال بها ولاسيما أن ما بينهما حرف علة ساكن والساكن كالميت المعلوم فحذفت الواو استثقلاً لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة فقليل (يَلِيهِ) ثم حملت بقية أحرف المضارعة على الياء طرداً للباب على وتيرة واحدة وإنما الأصل في الحذف للياء، وحمل الأمر على المضارع لأنه مقطوع منه.

ينظر شرح الشافية للرضي: 3/88.

[93] ثم اتصلت بها هاء السكت لبقاء الفعل على حرف واحد.

[94] في هذه المسألة رأيان للنحاة: الأول يجيز حذف حرف العطف في السعة إذا دل عليه دليل وبه قال أبو علي الفارسي وابن عصفور وابن مالك، والرأي الثاني يقصره على الضرورة وبه قال ابن جني والسهيلي.

ينظر ارتشاف الضرب: 2/661، وهمع الهوامع: 274 / 5.

[95] ينظر تسهيل الفوائد: 178، وشرحه لابن مالك: 3/380، وارتشاف

الضرب: 2/661، والمساعد لابن عقيل: 2/472.

[96] ينظر رأيه في ارتشاف الضرب: 2 / 661، والمساعد: 2/474.

[97] ينظر شرح الجمل لابن عصفور: 1/253.

وابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي الحضرمي إمام في العربية نشأ في الأندلس وبها توفي عام 667 هـ له من المصنفات شرح جمل الزجاجي، والمقرب، والضرائر وغيرها.

تنظر ترجمته في: فوات الوفيات: 3/109، والوافي بالوفيات: 265 / 22،

وبغية الوعاة: 2/210.

[98] أخرجه مسلم في كتاب الزكاة برقم 69 من طريق جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، والنسائي في كتاب الزكاة برقم 64 من طريق جرير بن عبد الله رضي الله عنه أيضاً، وأخرجه أحمد في مسند جرير رضي الله عنه 4/359.

وجعلوا منه أيضاً قول العرب فيما حكاه أبو زيد "أكلت لحماً سمكاً تمرأً" ومنه قول الشاعر:

بَعْرَسُ الْوَدِّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ  
كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا

[99] رواه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة باب ما جاء في نقصان الصلاة من طريق عمار بن ياسر: 1/503، ورواه أحمد في مسنده: 4/319، 321.

[100] هكذا في الأصول، ولعل الصواب في قياس.

[101] فتح الأفعال: 63.

[102]فتح الأفعال: 64.

[103]أي بحرق اليمني شارح لامية الأفعال.

[104] هذه الكلمة وردت في ف و ح وورك بواوين، وهي بهذه الصورة تكسر الوزن، وما أثبتته هو الموافق لما في فتح الأفعال لبحرق: 65.

[105] أي من بيته السابق:

كسراً لعين مضارع يلي فعلاً

وثقت مع وري المَحِّ احوها وأدم

[106]قال الثعالبي في فقه اللغة 90: "ولد كل بشر ابن وابنة، ولد كل سبع جرو، ولد كل وحشية طلاً، ولد كل طائر فرخ". وقال أيضاً 98: "أول ما يولد الطيبي فهو طلاً، ثم خَشَفُ ورشاً، ثم غزال وشادن، ثم شَصْرُ ثم جَدَعُ، ثم تَنِيُّ إلى أن يموت".

[107] في ح والياء.

[108]في ح وف (أو) ولا معنى لها.

[109]سقطت من ح.

[110] أي القمر والظلام، ويكون الغاسق أحدهما، وتبقى وقب على بابها بمعنى دخل.

ويجوز أن يعود الضمير على تفسير معنى وقب إذ فُسِّرَب(أظلم الشيء)، و(دخل في الشيء).

ينظر جامع البيان للطبري: 30 / 351، والدر المصون: 11/158.

[111]الفلق:3.

[112]البلد: 20، وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وأبي جعفر.

ينظر في هذه القراءة: السبعة: 686، والحجة لابن زنجلة: 766، والنشر: 1/390، وغيث النفع:384.

[113]فتح الأفعال:68.

[114] تسهيل الفواتئد: 197، وفيه: "ولا تفتح عين مضارع فَعَلَ دون شذوذ إن لم تكن هي أو اللام حلقية بل تكسر أو تضم تخيراً إن لم يشهر أحد الأمرين أو يلتزم كالتزام الكسر عند غير بني عامر"، وقال في شرح التسهيل 3/446: "ولتزم الكسر في مضارع فَعَلَ إن كانت فاءه واواً كوجد، أو كانت عينه أو لامه ياء كسار يسير ومشى يمشي وروي عن بني عامر يجد بضم الجيم" لم يقل ابن مالك إن بني عامر لا تلتزم كسر عين مضارع هذا النوع بل قال إن جميع العرب هي التي تلتزم، وبنو عامر قد يلتزمون في غير وجد، وعبارة المصنف تلزم بني عامر عدم كسر عين مضارع هذا النوع.

قلت: ومن عجب أن النحاة ينسبون ضم عين مضارع وجد لبني عامر ويستشهدون عليها بيت هو:

تدع الصوادي لا يجدون غليلاً

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة

ويزعمون أن هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري، والصواب أنه لجريير بن عطية الخطفي وهو تميمي يربوعي، وأول من تنبه لهذا الخلط هو ابن بري في كتابه التنبيه والإيضاح: 2/60 قال: "وذكر في فصل وجد بيتاً زعم أنه

لليد شاهداً على قولهم وجد يُجد بضم الجيم في المضارع - ثم أورد البيت -  
قال الشيخ - يعني نفسه - البيت لجرير وليس لليد كما زعم ...".

[115] هذه المادة ترجمها المعجميون في (أبه) و (وبه) وهي عندهم بمعنىً واحد سواء أكانت فاؤها همزة أم كانت واواً.

[116] أخرجه الترمذي من طريق أنس بن مالك رضي الله عنه في كتاب المناقب حديث رقم 55، وأخرجه ابن ماجه من طريق معاذ بن جبل رضي الله عنه في كتاب الزهد الباب الرابع وهو فيهما مهموز الفاء يؤبه له وليس يؤبه كما مثل المصنف ولعل هناك رواية أخرى اطلع عليها المصنف بالواو وليست بالهمزة وكما علمنا المعجميون العرب يترجمون ل(أبه) و (وبه) على أنهما مادتان وليست إحداهما مسهلة من الأخرى.

[117] التسهيل: 197.

[118] التسهيل: 197

[119] الحديد: 16.

[120] الرحمن: 44.

[121] للنحاة تعليقات طويلة في سر فتح عين مضارع أبى إذ قال إسماعيل بن إسحاق الأزدي وهو من نظراء المبرد وثلعب: إنه فتح لأن فاءه حرف حلق حكاه عنه السيرافي في كتاب السيرافي النحوي: 277، والزجاج في معاني القرآن: 1/362، وهو رأي غير مقبول، وقال فريق إنه فتح لأن لأمه ألف، والألف من حروف الحلق وهذا الرأي أيضاً غير جيد، وحكى هذا القول السيرافي: 277، وقال قوم إنه فتح حملاً على منع يمنع لأن الإباء منع، وقال سيبويه 4/105: إنه فتح تشبيهاً له بيقراً وقال أيضاً وفي أبى وجه آخر أن يكون فيه مثل حسب يحسب.

[122] التسهيل: 197.

[123] في ح يرأى والتصويب من ف.

[124] المشهور في لغة العرب ينعاه على القياس، وسيأتي التعليق عليها في موضعها موثقة.

[125] وحى يجي حفي وقيل شدة الحفاء، لسان العرب (وحى): 15/378.

[126] وحى معناه قَصَدَ، لسان العرب (وحى): 15/383.

[127] التسهيل: 97.

[128] في ح: بعضه والتصويب من ف.

[129] الواو سقطت من ح.

[130] الفعل عَجَّ جاء من باب ضرب ومن باب فرح، ومعنى عَجَّ رفع صوته وصاح وخصه بالتهذيب بالدعاء والاستغاثة. ينظر لسان العرب (عجج): 2/318.

[131] صرَّ يصرُّ يفسرها المعجميون بصوَّت لا بصرخ، ولعل التقارب

الصوتي بين التصويت والصراخ هو الذي جعل المصنف يفسر صرَّ بصرخ

[132] الذاريات: 29.

[133] وهو ما يطرد فيه ضم عين المضارع.

[134] أوله قوله:

كسر كما لازم ذا ضمّ احتملا

وضمّ عين معذاه ويندر ذا

[135] في ح: يفته بصيغة المضارع فقط، ولم تذكر واو العطف وصيغة الماضي.

[136] في خ: قتاة.

[137] أول قوله:

وجهين هَرَّ وشدَّ علَّه عللا

فدو التعدي بكسر حبه وع ذا

[138] في ح: قرأ بالبناء للمعلوم، والقارئ هو أبو رجاء العطاردي عمران بن تميم كما في شواذ ابن خالويه 26، والكشاف: 1/424، والبحر المحيط: 3/103.

[139] آل عمران: 31.

[140] الصحاح (حب): 1/105.

[141] من قوله:

لزوم في امرره وجلّ مثل جلا

وبتّ قطعاً ونمّ واضمن مع ال

[142] كلمة الشيء سقطت من ح.

[143] أثبت الفعل لأن الفاعل اسم جمع على حدّ قوله تعالى: {كَذَّبَتْ

قَبْلَهُمْ قَوْمٌ نُوحٍ} و {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا}.

[144] الشراب مفعول ثانٍ لعل، ويأتي علّ لازماً قال في اللسان (علل)

11/467: "عله يعله ويعله إذا سقاه السقية الثانية، وعلّ بنفسه يتعدّى ولا يتعدّى".

[145] فتح الأفعال: 79.

[146] في ح (نمي يقال نمي الحيث)، وفي ف كتب الكلمة ثم شطب عليها ثم صححت بقلم مختلف عن قلم الأصل.

[147] في ح وف: فشاه، وفشى لازم لا يصل للمفعول بنفسه، وأثبت ما في لامية الأفعال.

[148] فتح الأفعال: 79.

[149] الصحاح (بتت): 1/242.

[150] تسهيل الفوائد: 198: "وفي المضاعف المعدّي غير المحفوظ كسره".

[151] شرح تسهيل الفوائد: 3/445.

[152] أي بحرق، ينظر فتح الأفعال: 79.

[153] الحشر: 3.

[154] من قوله:

وعمّ زمّ وسخّ وملّ أي ذملا

هبتّ وذرتّ وأجّ كزهمّ به

د أي عدا شقّ خشّ غلّ أي دخلا

وأبّ لمعاً وصرخاً وشكّ أبّ وشدّ

ش المزن طشّ وتلّ أصله ثلا

وقشّ قوم عليه الليل جنّ ورش

ث كمّ نخلّ وعسّت ناقة بخلا

أي راث طلّ دمّ حبّ الحصان ونيد

ر الصلد حدّت وتثرت جدّ من عملا

قَسَّتْ كَذَا وَعَ وَجْهِي صَدَّ أَثَّ وَخَزَّ  
والفعل هَبَّ فَقَطَّ، والتاء للتأنيث، ولعله قيده بتاء التأنيث تمشياً مع النظم.  
[155] في الأصول: هم به الأمر بهم.  
[156] لم أجده في التسهيل ولا في شرحه.  
[157] عبارة "وَأَلَّ يَوْلُّ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ بَرَقَ فَجَعَلَ الصَّرْخَ" ليست موجودة

في ح.  
[158] الوجهان هما أنه جعل أَلَّ بمعنى صرخ من مضموم العين وهو من مكسورها، والوجه الثاني أنه جعل أَلَّ بمعنى لمع من مضموم العين فقط وهو مما سمع فيه الضم شذوذاً والكسر قياساً.  
[159] هو ضياء الحلوم في مختصر شمس العلوم لعلي بن نشوان بن سعيد الحميري المتوفى سنة 620 وهو من معاجم الأبنية، توجد منه نسخة خطية في عارف حكمت، والنص المشار إليه في اللوحة 12/ب.

[160] كلمة به سقطت من ح.  
[161] فتح الأفعال: 83.  
[162] تسهيل الفوائد: 197.  
[163] شرح التسهيل: 3/445.  
[164] في ح و ف: رجع الحسنُ في وجهه. ينظر: الصحاح (أدد): 2/440، والقاموس المحيط (أدد): 338، وفتح الأفعال: 84.  
[165] في فتح الأفعال بَقًّا فقط، وفي التاج (بقق) 13/43: "وقال الزجاج: بَقُّ الرجل على القوم بَقًّا وَبَقَاقًا مِثَالُ فَكِّ الرَّهْنِ يَفْكُهُ فَكًّا وَفَكَكًا إِذَا كَثُرَ كَلَامُهُ" اهـ. وعلى هذا فالفعل بَقُّ له مصدران مسموعان عن العرب الأول منهما ما ذكره بحرق، والثاني ما ذكره الصعيدي.  
[166] في ح: وأربعون.  
[167] من قوله:

رَ الصِّلْدُ حَدَّتْ وَتَرَّتْ جَدًّا مِنْ عَمَلَا  
قَسَّتْ كَذَا وَعَ وَجْهِي صَدَّ أَثَّ وَخَزَّ  
نُّ عَنْ فَحَّتْ وَشَدَّ وَشَحَّ أَي بَخَلَا  
تَرَّتْ وَطَرَّتْ وَدَرَّتْ جَمًّا شَبًّا حَصَا  
رُّ وَالْمُضَارِعُ مِنْ فَعَلَتْ إِنْ جَعَلَا  
وَشَطَّتْ الدَّارَ نَسَّ الشَّيْءَ حَرًّا نَهَا  
مُضْمُومَ عَيْنٍ وَهَذَا الْحُكْمُ قَدْ بَدَلَا  
عَيْنًا لَهُ الْوَاوُ أَوْ لَامًا يَجَاءُ بِهِ

[168] الزخرف: 57، والذين قرأوا بالضم هم: نافع وابن عامر والكسائي وعاصم في رواية عنه، وقرأ الباقر بالكسر.  
ينظر: السبعة: 587، والمبسوط: 336، والنشر: 2/369.  
[169] فتح الأفعال: 84.  
[170] الإسراء: 109.  
[171] الإسراء: 107.  
[172] أي بكسر المصدر.  
[173] في ح من جمعه يجمعه.  
[174] أي في المصدر.  
[175] أي بفتح المصدر.

- [176] أي بكسر عين المضارع يثبُّ.
- [177] أي فحَّت بالخاء المعجمة من فوق، والفحيح أعلى لغة من الفخيح.  
ينظر اللسان (فخخ): 3/42.
- [178] فتح الأفعال: 88.
- [179] شرح التسهيل: 3/446.
- [180] العرُّ يفتح العين وضمها هو الجرب داء يصيب الإبل فتعدى به الصحاح، وفسره المصنف بسلمت من باب التفاءل كالسليم للديغ والمفازة للمهلكة، أو من باب الفرار من النطق باسمه كالبصير للأعمى.
- [181] في ح: أورد مضارعاً واحداً فقط لهذا الفعل.
- [182] فتح الأفعال: 89.
- [183] قد لا يسلم له هذا التعليل وذلك لأن بين الكسرة اللازمة في عين الكلمة والضممة اللازمة في ضمير المفعول فاصل هو حركة لام الفعل وهو حاجز حصين، ولابن مالك تعليل أقوى من تعليل الشارح إذ يقول في التسهيل: 196 "لفعل تعدُّ ولزوم، ومن معانية غلبة المقابل، والنيابة عن فُعَل في المضاعف واليائي العين" فابن مالك يرى أن المضاعف اللازم نائب عن فُعَل بضم العين في الماضي.